مستقبل النفط في السودانTP*PT
جوبا / 1 -2 نوفمبر 2006م

ترجمة: معتصم محمد محمد علي

مقدمة:

إنعقد بمدينة جوبا بجنوب السودان في الفترة ما بين الأول إلي الثاني من نوفمبر 2006 مؤتمر "النفط ومستقبل السودان" بمبادرة من شبكة المنظمات السودانية الجديدة الأهلية غير الحكومية (NESI) والتحالف الأوربي للبترول في السودان (ECOS). وشكلت السلطات الحكومية، والبرلمانيين وشركات البترول والأكاديميون حضوراً في المؤتمر، كما حضره ممثلون من المجتمعات المحلية والسفارات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية – وقد ركزت المداخلات علي السؤال المتعلق بكيفية تعزيز البترول وعائداته لمرامي إتفاقية السلام الشاملة ومساهمته في عمليتي السلام والتنمية المتكافئة في السودان. ومن أبرز القضايا التي ظهرت في المؤتمر نجد تلك المتعلقة بنظام الأثر البيئي والإجتماعي لقطاع البترول، الإصلاح والتعويضات، الشفاقية والخضوع للمساءلة , الأمن، التخطيط التشاركي وتنمية المجتمعات المحلية.

وقدم سعادة الدكتور رياك مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان الخطاب الرئيسي للمؤتمر، أعقبه اللواء معاش لازوريو سيمبويو المبعوث الكيني الخاص السابق للسودان، تلته سعادة السيدة انجلينا تني وزيرة الدولة بوزارة الطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية.

وفي كلمتها الترحيبية بالمؤتمرين أعلنت السيدة سوزان جامبو منسقة شبكة المنظمات السودانية الجديدة (NESI) أن أهداف المؤتمر تتمثل في:

- الاتحاد من خلال حوار بناء لتحقيق العدالة والسلام المستدام من خلال الاتفاق الإطاري للسلام الشامل في السودان.
- التداول الصادق والبناء بين المستثمرين واللاعبين الأساسيين في صناعة البترول في السودان باتجاه صياغة مبادئ قائدة وموجهة لصناعة النفط في السودان.
- المساهمة في إرساء أسس لإدارة العائدات تتمتع بالشفافية والخضوع للمساءلة.
- البحث في سبل تحقيق فوائد السلام الناتجة عن الإيرادات النفطية في الوقت المناسب.
- ابتداع وكشف آليات لقنوات الحوار، بناء السلام ونظم حكم كفؤة، شفافة وخاضعة للمساءلة.
- وفي حين يحتوي هذا المستند علي تمثيل صحيح لوجهات النظر ولآراء التي عبر عنها المشاركون، إلاّ أن منظمي المؤتمر لا يتحملون أية مسؤولية فيما يتعلق بدقة، وكمال المعلومات الواردة في هذه الوثيقة أو أي إستخدام لاحق لتلك المعلومات.

شبكة المنظمات السودانية الأهلية الجديدة غير الحكومية (NESI)
التحالف الأوربي للبترول في السودان (ECOS)

3 / الأستشهادات الأساسية

سعادة الدكتور رياك مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان

"تعتمد كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان إعتماداً كبيراً على عائدات البترول. وعلي مدي العامين الماضيين كانت ميزانيتنا السنوية عبارة عن العائدات النفطية المحضة وهذا سبب تواجدنا هنا ولهذا أجلنا إجتماع الولاة الذي كان مقرراً له صباح هذا اليوم.

TP*PT التقرير عن مؤتمر مستقبل النفط في السودان نظمته (ECOS) في 1-2 نوفمبر 2006 ، جوبا (السودان)

وتعتبر الأنشطة البترولية المعاصرة أنشطة مهمة ولكن يجب ألا يحجب البترول وأنشطته أنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى. يجب أن يعمل البترول كمحرك للنمو بحيث يمكننا من بناء قاعدة اقتصادية متينة سواء في الصناعة أو الزراعة التي يمتلك السودان إمكانيات ضخمة فيها.

وألاحظ أن بعض شركات البترول العاملة في المربعات 1، 2، 4 ، 3 ، 7 غير متواجدين هنا وآمل أن تكونوا قد وجهتم إليهم الدعوة لحضور هذا المؤتمر، في الواقع كان يجب أن يكونوا من بين الحضور."

اللواء معاش لازارو سمبويو المبعوث الكيني الخاص السابق للسودان:

" ما مدي تنفيذ إتفاقية السلام الشاملة، وما هي الامتيازات التي حققتها والتقدم الذي أحرزته؟ هل هنالك أي تحديات أو نجاحات لها؟ هل طبقت إتفاقية السلام الشاملة بالفعل؟ إذا كانت الإجابة على كل تلك الأسئلة بالنفي فما هي الأسباب؟

لقد تحمل الشعب السوداني وطأة الحرب وقدم تضحيات جسام ولم يجني ثمار السلام التي كان يحلم بها. وهذا ما يجب على القادة السودانيين أن يذكروا أنفسهم به باستمرار. أن النقيض لفوائد السلام هذه لا يمكن ألا أن يكون دماراً وارتدادا على مكتسبات السلام."

سعادة السيدة أنجلينا تيني وزيرة الدولة بوزارة الطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية:

"لقد نما قطاع البترول وتطور أثناء فترة الحرب، ولقد حان الوقت للأمة أن تضع معاً تصوراً وإستراتيجية للإدارة السليمة لهذا المورد الإستراتيجي. وقد لاحت للسودان حالياً فرصة جيدة لتطوير قطاعه النفطي بما يدعم السلام ويؤكد جاذبية الوحدة ويضمن أن أولئك الذين تعرضوا للظلم في زمن الحرب قد أنصفوا وأننا قد تبوأنا موقعنا في العالم الحديث حيث يتم إنتاج النفط في إطار المسؤولية الاجتماعي المشتركة.

إن الأثر البيئي لاستكشاف وإنتاج البترول هو أثر غير محدود، إن لم يكن في الحاضر ففي خلال عشر سنوات من الآن.

يجب أن ينظر المؤتمر في قضايا العقودات المبرمة بين حكومة جنوب السودان وشركات البترول: شركة النيل الأبيض وشركة أسكوم (ASCOM) والنزاعات المتعلقة بمن هو المالك الشرعي للأمتيازات حيث أن هذه المناطق كانت آنذاك ضمن إمتيازات حكومة السودان. هذه القضايا في حاجة إلي حل ينهي كل نزاع فيها. إن نسبة ال 2% (حصة الولاية في عائدات البترول) المحددة في نيفاشا ينبغي أن تعالج مسألة الأثر الأجتماعي وأن تفيد الشعب بشكل مباشر.

إن القانون هو القانون والحماية توفرها الشرطة. لقد تحدد بوضوح أن قوي الأمن الوحيدة المسموح لها بالتواجد في حقول البترول هي الوحدة المتكاملة المشتركة حسب إتفاقية السلام الشاملة ولكننا لا نزال نعاني مشاكل منتسبى القوات المسلحة السودانية في مناطق البترول. وعلى حكومة جنوب السودان مواجهة هذه القضية على مختلف الأصعدة.

وهناك شعور بأن شركات البترول تتجاهل المستويات المختلفة للحكم في مناطق العمليات. ويرجع ذلك إلي وجود قاعدة في وزارة الطاقة والتعدين، نطلق عليها قاعدة الارتباط أو التعهد" تنص على أن للشركات الحق في التعامل مع الوزارة فقط."

سعادة السيد بول ميوم أكيك وزير الشرطة والأمن في حكومة جنوب السودان:

"هل يتوفر للنازحين الأمن في مواقعهم الجديدة؟ لا.., إن الذهاب لتلك المناطق إنما هو خيار مر بالنسبة لهم.

ليس هناك شخص فوق القانون.. يمكنك أن تقاضي تلك الشركات أو توقفها إذا أساءت السلوك"

سعادة السيد جون لوك جوك وزير الثقافة والشباب والرياضة في حكومة جنوب السودان:

"لدينا حكومة جنوب السودان، لدينا الولايات ولدينا المجتمعات المتأثرة بالبترول ولكن هل لهؤلاء وأولئك دور في إدارة وتنمية البترول في جنوب السودان؟ هنا تبرز إجابات مختلفة لهذا السؤال: يعتقد حزب المؤتمر الوطني، باعتباره جزءً من حكومة الوحدة الوطنية أن كل تطور متعلق بالنفط يجب أن يكون تحت سيطرة وزارة الطاقة والتعدين وأن مستويات الحكم الأخرى لا شأن لها بما يحدث علي أرض الواقع فيما يتعلق بإدارة البترول. و نحن نختلف معهم في هذا الأمر.

إن الشركات ليست فوق القانون، ويمكن مقاضاتها أمام المحاكم...

موضوع التعويضات يترك للأفراد.. وعلي المجتمعات أن توكل محامين لرفع القضايا نيابة عنهم. وبالنسبة لأولئك الذين لا يملكون أن يدفعوا أتعاب هؤلاء المحامين فأن الدستور القومي واضح جداً وكذلك دستور جنوب السودان: تتولي الحكومة مسألة تقديم العون القانوني. تقوم شركتي النيل الأبيض وأسكوم (ASCOM) بالاستكشاف في مناطق حساسة.. في الأراضي المطيرة والتي أعلنتها الأمم المتحدة مناطق محمية ولذلك فعلي هذه الشركات أن تكون متنبهة ويقظة جداً للعمل في هذه المناطق."

السيد جي بارك: شريك ورئيس شركة ماكلور ديكسون Macleod Dixon /LLP

"إن الكيفية التي يتصرف بها المتعاقد هي في مستوي أهمية الأحكام التعاقدية أو تفوقها أهمية. ولكن إذا أرادت حكومة ما حقوقاً معززة تفرض للحصول على سلوك معين، عندها تكون الأحكام التعاقدية أو الأحكام القانونية الأخرى ضرورية.

إن الممارسة الحديثة في معظم الأقطار هي أن تقوم الشركات بنشر عقودها في عملية عطاء على الموقع الالكتروني"الويب سايت".

إن هنالك مجالاً لتحسين عقود البترول الحالية.

العميد فيليب ثون ليك دينق: حاكم ولاية جونقلي:

"يجب على بعض شركات البترول هذه أن تفهم أن جنوب السودان لم يعد أرضاً غير مأهولة قابلة للنزع كما كان الحال قبل إتفاقية السلام الشاملة فقد أصبحت هنالك مستويات حكم مختلفة وهناك قوانين سارية يتوجب مراعاتها وإحترامها ودائماً ما تجبر الحكومات في الدول النامية لكي تضع إعتباراً كبيراً لعوامل البقاء الاقتصادي وشؤون الفقر يفوق الإعتبارات الممنوحة لقضايا حفظ البيئة، ولكن ما لا نعرفه دائماً أو ما نفشل في وضع إعتبار له هو أن التدمير البيئي المتسارع هو مسبب أساسي للفقر وبالتالي فعلينا إتخاذ إجراءات صارمة للحفاظ علي بيئتنا من أجل حياة شعوبنا وبقائها".

السيد جيني كلوجمان: كبير إقتصادي البنك الدولي للسودان وإثيوبيا

"هناك حاجة لجهود خاصة وإدارة واعية لتفادي خطر ما يعرف بالمرض الهولندي Dutch Disease في جنوب السودان. وهذا يؤكد الحاجة إلي تعزيز الأنتاجية في قطاعات الصادرات غير البترولية وفي مقدمتها قطاع الزراعة التقليدية, وذلك يغرض تنمية الصادرات، على سبيل المثال قطاع الزراعة ذو القيمة الأعلى، التصنيع والخدمات إضافة إلي خلق مناخ أعمال يسهل الاستثمار في الأنشطة الجديدة ويخفّض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في كل القطاعات الاقتصادية."

السيد إيليا بيوخ كور (Mp for Bailiet County)

"يتحدث الناس عن المشاركة في عائدات البترول، ولكني أتحدث عن حياة الناس. لمن تكون العائدات؟ يمكنك أن تري في شمال أعالي النيل قري مدمرة من أجل البترول ويحدث نفس الشئ بالنسبة للبيئة. الماشية سوف لن تعيش. هنالك مشاكل حقيقية، إذا كان ثمة حرب مرة أخري، فسوف تندلع من هناك."

الكاهن ماثيوم م. دينق: عضو برلمان إقليم منطقة كوخ ولاية الوحدة:

"سوف نستمر في مطالبة حكومة السودان كي تعوّض الناس في مناطق إستكشاف البترول ونأمل أن يساعدنا المجتمع الدولي في ذلك.."

بروفسور دكتور عاصم المغربي: الجمعية السودانية لحماية البيئة:

"تكمن ثروة السودان في تنوع قبائله، وفي شعبه، وفي موارد الطبيعية، وليست في البترول.. البترول سوف ينفد خلال سنوات قليلة ولن يترك سوي بيئة خربة ومدمرة. إن التنمية المستدامة تحتاج على الدوام إلي سياسة بيئية راشدة ومسؤولة، وتشريعات موحدة وشاملة وإدارة تكاملية مبنية على التنسيق. وهناك أمل – إذا ما تكاتفنا – لتحقيق ذلك. وكل ذلك لا يمكن أن يتم بدون وجود نظام تعليمي قوي."

السيدة سوزان سامسون جامبو: منسقة شبكة المنظمات السودانية الجديدة الأهلية (NESI)

"نعتقد أن لشعب جنوب السودان الحق في أن يعرف كيف تتعامل صناعة النفط مع التحديات العديدة التي تواجهها وكيف يمكن لشركة النيل الأبيض المحدودة أن تستخدم وتدير تأثيرها علي حياتهم وعلي البيئة الطبيعية.

إن منظمات المجتمع المدني سوف تطلب دوراً مباشراً في المراقبة والأشراف على عمليات تلقي الأموال وإنفاقها. وينبغي أن تعد و تجهز بجانب شركاء آخرين – لتطور مقدرة الجمهور على فهم القضايا السابقة والتأثير فيها. وعلي كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن يكشفا علناً عن الدفعات التي تمت والتي قدمتها لهما شركات البترول."

البروفسور تنجوا: جامعة الخرطوم:

"تحتاج الشركات للقيام بما هو أكثر من مجرد طاعة الحكومة."

4 / ملخص لما تم عرضه في المؤتمر

4 – 1 / ملاحظات وتعليقات إحتفائية من السيدة سوزان جامبو منسقة شبكة المنظمات الجديدة السودانية غير الحكومية(NESI)

"أرجو أن تتكرموا بالسماح لي، نيابة عن منظمي هذا المؤتمر، تحديداً شبكة المنظمات السودانية الجديدة الأهلية غير الحكومية (NESI)، والتحالف الأوربي للبترول في السودان (ECOS) أن أحييكم بحرارة في هذا المؤتمر التاريخي الأول من نوعه عن البترول السوداني الذي يعقد في هذا اليوم في مدينة جوبا.

سعادة الدكتور ريال مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان، والوفود الكريمة،

يطيب لي في هذا الظرف أن أطلب منكم أن نقف دقيقة صمت في ذكري قائدنا الراحل الدكتور جون قرنق دي مبيور وكل الأبطال الذين قدموا أرواحهم الغالية بحثاً عن العدالة والسلام الدائم لشعب السودان ..." دقيقة صمت مرت.." شكراً لكم،

وأنا أرحب بكم جميعاً في هذا المؤتمر التاريخي، أود أن أشارككم في رؤية مختصرة جداً لأهداف مؤتمر البترول وما نطمح للمساهمة فيه وهو ما يتمثل في:

- التكاتف من خلال حوار بناء من أجل تحقيق العدالة والسلام الدائم من خلال إطار إتفاقية السلام الشاملة.
- المداولات الصادقة والبناءة بين بعض اللاعبين الأساسيين والمستثمرين في البترول السوداني: الحكومة، المجتمعات السودانية، المجتمع المدني، المهنيين والخبراء والقطاع الخاص(المحلي، الإقليمي، والدولي) باتجاه صياغة مبادي موجّهة لصناعة النفط في السودان.
- المساهمة باتجاه جعل إدارة النفط وإستخدام عائداته في السودان موضع شفافية متزايدة وخاضع لمساءلة الشعب.
- المساعدة في تعجيل السلام وجنى مكتسباته الناتجة عن عائدات البترول.
- خلق آليات مدعومة بالعائدات البترولية تساهم في تأسيس قنوات حوار قابلة للحياة والتطبيق، وبناء السلام وإقامة نظم حكم كفوءة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

- مرة أخري نرحب بكم في هذا المؤتمر ونتمنى لكم مداولات وحلول بناءة ومثمرة شكراً لكم."

2/4: الكلمة الرئيسية للدكتور رياك مشار: نائب رئيس حكومة جنوب السودان:

إتفاقية السلام الشاملة:

منذ عام 1977 عندما بدأ إستكشاف البترول في جنوب السودان ظل هذا الأمر مثار نقاش يتسم بالحماس والعاطفة المنفعلة. ولا يزال الناس في جدالهم على الرغم من وجود إطار لتنظيم وإدارة النمو البترولي كما هو موضح في الدستور السوداني وفي إتفاقية السلام الشاملة السودانية الموقعة في يناير 2005م. وتحتوي إتفاقية السلام الشاملة على عدد من المبادئ الموجهة بما في ذلك تفويض مستويات مناسبة من الحكم، التطوير وإدارة مختلف مراحل إنتاج النفط في السودان خلال المرحلة الانتقالية وذلك بالتشاور مع المجتمعات ذات الصلة.

إن كل مستويات الحكم إبتداءً من حكومة الوحدة الوطنية مروراً بحكومة جنوب السودان وحتى مستوي الولايات لها اختصاصات في إدارة البترول فالمادة 190 من دستور السودان تنص علي الإطار الذي من خلاله تتم عملية إدارة وتنمية قطاع البترول في السودان، وهي كذلك تفوض مستويات الحكم المناسبة التي يمكن أن تدير البترول. وتتعامل ألمادة 183 في دستور جنوب السودان مع الاختصاصات المحددة في كل المستويات إبتداء من مستوي حكومة الوحدة الوطنية. وحتى مستوي الولاية. إن المؤسسات الرئيسية التي لها حق المراقبة والإشراف على تنمية وإدارة صناعة البترول في السودان هي وزارة الطاقة والتعدين على مستوي حكومة الوحدة الوطنية، وزارة الصناعة والتعدين في حكومة جنوب السودان والمفوضية القومية للبترول (NPC). إن المفوضية القومية للبترول لم تباشر أعمالها بعد على الرغم من أن أعضائها قد تم تعيينهم بواسطة الرئيسين المناوبين – لقد حان الوقت لبدء سريان الإطار الدستوري لذلك.

البيئة:

يحتاج الانحلال والتآكل البيئي الناتج عن الأنشطة البترولية إلي معالجة . هناك إهتمامات متعلقة بالقضايا البيئية، ولم تتم مواجهة ومعالجة جادة للنفايات في المربعات 1، 2، 4 ، 3 ، 7 ويجب على المؤتمر أن يقترح حلول تتبناها شركات البترول العاملة في السودان وعلي وجه الخصوص في مجال البيئة. أما فيما يختص بالأمتيازات الممنوحة لها في الجنوب، علي سبيل المثال تلك الممنوحة لشركتي النيل الأبيض وأسكوم ASCOM ، فقد فرضت حكومة جنوب السودان عليهم معايير عملية لحماية البيئة. وهذه أيضاً يجب معالجتها.

النزوح:

يشكل نزوح المواطنين في مناطق البترول خاصة في ولاية الوحدة ومناطق ملوط ولونجوجوك والمابان في شمالي ولاية أعالي النيل مشكلة رئيسية وفي حين يمكن فهم وتفهم عملية النزوح الناتجة عن عمليات إستكشاف وإنتاج البترول في زمن الحرب الا أن هذا الأمر(أى النزوح) يجب الاّ يحدث في زمن السلم. على الشركات أن تعمل مع المجتمعات المحلية. وإذا كانت هناك حاجة لتحرك الناس فأن هذا الحراك يجب أن يتم بشكل مدني بحيث يتم تعويض الناس ونفس الشيء ينطبق على بناء خطوط الأنابيب.

الزراعة:

إن الطرق المتبعة في غرب أعالي النيل في إعداد وتوزيع المياه الملوثة هي في الواقع طرق بالية وليست جيدة. إن مناطق حقول البترول هي مناطق زراعية، وعلي الخبراء تقديم المشورة والنصح حول كيفية استمرار الإنتاج الزراعي في المناطق التي يتم فيها إنتاج البترول.

4-3: اللواء معاش لازارو سمبويو: المبعوث الكيني الخاص السابق للسودان الوسيط السابق للإيقاد لمحادثات سلام السودان.

تحديات وفرص البترول ومستقبل السودان:

تحتوي إتفاقية السلام الشاملة على معالم باتجاه تحقيق السلام، بموجب أحكامه الرئيسية الواردة في بروتوكول مشاكوس والبروتوكولات المختلفة للترتيبات الأمنية، واقتسام الثروة والسلطة، ومناطق النزاع في أبيي وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق.

ما مدي تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشاملة وما هي الأمتيازات التي حققتها وما هو مدي النجاح الذي أحرزته؟ هل هنالك أية تحديات أو نجاحات للاتفاقية؟ وهل تم تطبيق الاتفاقية بالفعل علي أرض الواقع؟ إذا كانت الأجابه بلا .. فما هي الأسباب... ومتي سيتم التطبيق؟"

"لقد تحمل الشعب السوداني وطأة الحرب وقدم تضحيات جسام ولم يجني ثمار السلام التي كان يتوقعها. وهذا ما يجب علي القادة السودانيين أن يذكروا أنفسهم به باستمرار. إن النقيض لقوائد السلام لا يمكن الاّ أن تكون دماراً وارتداداً على مكتسبات السلام."

إدارة قطاع البترول:

يمكن إيراد الأمثلة من كل من العراق، النرويج، نيجريا، وفنزويلا حيث يمكن أن يكون البترول نعمة أو نقمة أو كليهما إستناداً علي طريقة إدارته.

وفي ضوء هذه الأمثلة فالفرصة متاحة للسودانيين لكي يختاروا من بين:

- وضع سياسات إدارية سليمة في قطاع البترول وإستخدام الأموال الناتجة عن عملية بيع البترول وفقاً لما تحدده أحكام إتفاقية السلام الشاملة.
- الاستخدام الشفاف لعائدات البترول على كافة مستويات الحكم يمكن أن يكون أداة مهمة جداً في طمأنة السكان فيما يتعلق بالاستقرار المالي والمكتسبات الإقتصادية.
- التوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات خاصة في الولايات المنتجة للبترول.
- يجب الاّ تتحفظ كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان من التعلم والاعتبار من الدول الأخرى الغنية بالمصادر مثل النرويج وماليزيا وتيمور الشرقية فيما يتعلق بكيفية إدارتها لمواردها. والسودانيون ليسوا مطالبين بإعادة الدورة وإنما التعلم والتكرار المتفق مع مواصفات قاعدتهم المحلية وإحتياجاتهم.
- التأسيس الفعال والكفء للمؤسسات والنظم في مختلف مستويات الحكم والمفوضيات.

وعلي الموقف الحكومي أن يكافح من أجل أن يستند على الكفاءة والجدارة والمساواة.

"يتوق السودانيون للعدل والسلام الدائم. إن بشائر السلام هي الطريق الأوحد لاستدامة إتفاقية السلام الشاملة."

4 -4 / سعادة السيدة أنجلينا تيني: وزيرة الدولة بوزارة الطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية:

كانت وزارة الطاقة والتعدين مثار نقاش محتدم أثناء تشكيل الوزارات في حكومة الوحدة الوطنية – وعلي مدي شهر كامل كان السودان يدار علي أساس ارتجالى

ويصور الجدل الذي كان قائماً فيما يتعلق عن الذي يتولى إدارة الوزارة الوضع الإستراتيجي الذي يحتله قطاع البترول في المنظور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في السودان. إن السبب الذي جعل الحركة الشعبية لتحرير السودان توافق علي إدارة المؤتمر الوطني لهذه الوزارة هو حقيقة الثقة في إتفاقية السلام الشاملة التي تكفل لمختلف مستويات الحكم المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات في هذا القطاع. وحتى اليوم فأن العمل مستمر لتفعيل إتفاقية السلام الشاملة وتنزيلها إلي أرض الواقع العملي وخاصة المفوضية القومية للبترول. وتعمل مستويات الحكم المختلفة بجدية لانتشاء هذه المفوضية.

لقد نشأ قطاع البترول أثناء الحرب وهذه النشأة أثرت كثيراً على طريقة تطوره وإدارته. ولقد طور هذا القطاع أساساً لدعم المجهود الحربي وقد نجحت حكومة السودان في ذلك الوقت بالفعل فى عمليات الاستكشاف ووضعت بذلك السودان في خارطة الدول المنتجة للبترول وإن كان الثمن غاليا.

الفرصة متاحة الآن للسودان لتطوير قطاعه النفطي من أجل دعم السلام ولتأكيد جاذبية الوحدة ولضمان أن أولئك الذين تعرضوا للظلم أثناء الحرب قد أنصفوا . ولكي نأخذ موقعنا في

العالم الحديث حيث يتم إنتاج البترول في إطار المسؤولية الاجتماعية المشتركة. ولقد آن الأوان لكي تضع الأمة معاً رؤية وإستراتيجية للإدارة السليمة لهذا المورد الحيوي."

العقود في الجنوب:

" علي المؤتمر أن ينظر في العقود التي أبرمتها ووقعتها حكومة جنوب السودان مع شركات البترول المتمثلة في شركة النيل الأبيض وأسكوم ASCOM والنزاعات المثارة فيما يتعلق بمن هو المالك الشرعي للأمتيازات حيث أن هذه المناطق كانت آنذاك ضمن إمتيازات حكومة السودان. وهذه قضايا تحتاج إلي معالجة."

إعتمادية حكومة جنوب السودان على موارد البترول:

يجب أخذ التوقعات الحالية بانخفاض أسعار البترول في الحسبان عندما نضع معاً موازنة العام 2007 وهذا سوف يكون له صلة وطيدة بعملية إنتعاش جنوب السودان كله."

النازحون:

"علي المؤتمر أن يواجه الأثر الاجتماعي للتطور البترولي في أي مجتمع بما في ذلك مسألة التعويضات والأثر المباشر علي حياة الناس الذين يعيشون في مناطق البترول".

"إن نسبة ال 2% (التي هي تصيب الولاية من عائدات البترول) المحددة في نيفاشا ينبغى أن توزع على الأثر الاجتماعي وللقائدة المباشرة للناس".

البيئة:

"يتجه تطور البترول أكثر إلي الجنوب، إلي مناطق السدود، إلي حيث أكبر الأراضي المطيرةا في العالم. وهذه المناطق قد تم إعلانها مناطق محمية بموجب معاهدة Ramsar وهذه لها ارتباطات وثيقة بعمليات شركات البترول.

يتحدث الناس عن هدر المياه، وتحاول وزارة الطاقة والتعدين تشجيع الشركات على اتخاذ التدابير اللازمة. إن الشركات التي بدأت لتوها سلكت الطريق الصحيح وبالنسبة للشركات القديمة في مربعات 1، 2 ، و 4 فأن مسألة هدر المياه تعد مسألة خطيرة. وهناك شركة أسمها أوشن OCEAN تتعامل بالمعالجة الأحيائية Bio – remediation تعمل حالياً على معالجة تلك المياه. ولكن هذا المشروع قد بدأ متأخراً جداً."

وبالوزارة قسم للبيئة ودوره إستشاري وهو في حاجة لجعله أكثر فعالية وقد أحضرت مستشاراً لإعادة هيكلة القسم كله لينسجم مع النظم والقوانين الجديدة ولكن لا تزال هناك فجوات. لقد تم توقيع إتفاقية السلام الشاملة والمواطنون في المحليات يعرفون دورهم وحقوقهم. ولكن لم يتم تفعيل المفوضية القومية للبترول ولم تباشر عملها وليس هناك سياسات جديدة لتحل محل القديمة وهذا خلق فراغ. إننا نستخدم القوانين التي لا تنسجم مع الدستور الانتقالي وهذا هو الحال في معظم المناطق.

والسودان في حاجة إلي التفكير في الأجيال القادمة وذلك بإرساء سياسات وممارسات بيئية صحيحة.

إن الأثر البيئي لاستغلال وإنتاج البترول لا حدود له. إن لم يكن في الوقت الحاضر فأن آثاره سوف تظهر في خلال عشر سنوات من الآن.

4 – 5 / سعادة السيد بول ميوم أكيك: وزير الشرطة والأمن في حكومة جنوب السودان:

"هناك دساتير انتقالية لكل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والولايات. وقد تم التوصل إليها كنتيجة للاختلاف الطويل وسط السودانيين أنفسهم في طريقة حكمهم لأنفسهم. ومن ثم كان الاتفاق على العمل بها لحين الاستفتاء."

الأمن والتعويضات:

منذ بواكير حقبة السبعينيات نجد أن النزوح القسرى والقتل قد حدث في مناطق حقول البترول.

"هل يتمتع النازحون بالأمن في مواقعهم الجديدة؟ لا ... حيث أن الذهاب إلي تلك المواقع كان الخيار المر والصعب بالنسبة لهم ولا يعرف الفقراء منهم على الإطلاق ما هو الشئ الذي وافقت عليه حكوماتهم ولقد علمت في العام 2004 فقط وسمعت بقضايا رفعت على شركات البترول بالتعويضات.

وهذا فشل من جانب الحكومة في القيام بواجباتها وتوفير الأمن للمواطنين في مناطقهم الأصلية وكفالة الحقوق الأساسية لهم وعلى الرغم من وجود أحكام بالتعويض في بنود اتفاقية السلام فان السؤال يدور حول هل هي كافية لاستعادة الوجود الاجتماعي السابق أم لا؟

إن حماية قطاع البترول في السودان قد تم دستورياً من خلال الوحدات التكاملية المشتركة وحماية شركات البترول يدار بواسطة السلطات المحلية بينما الشرطة تراقب الشركات وتحميها."

قسمة الإيرادات:

تعكس اتفاقية السلام بعض الاختلافات المتعلقة بمن هو الذي يملك الأرض (ملكية الأرض) ولكن هناك اتفاق حول كيفية قسمة الموارد. هذا الإيراد ناتج من حقول البترول الواقعة في جنوب السودان. وتدعو حكومة جنوب السودان رصيفتها في الشمال لتوزيع إيراداتها.

الاتفاقية موجودة ولكن لا أحد يعلم ما الذي سوف يحدث بعد الفترة الانتقالية.

4 – 6: سعادة السيد جون لوك جوك: وزير الثقافة والشباب والرياضة في حكومة جنوب السودان:

المفوضية القومية للبترول:

على الرغم من أن مهامها محددة بوضوح في اتفاقية السلام الشاملة الاّ أن المفوضية القومية للبترول لا وجود ولا عمل لها، فأهدافها حسب الاتفاقية هي:-

- صياغة السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وتطوير قطاع البترول.
- مراقبة وتقييم تنفيذ تلك السياسات لضمان عملها لصالح الشعب السوداني.
- التفاوض والموافقة علي كل العقود المتعلقة باستكشاف وإنتاج البترول في السودان وضمان اتساقها مع سياسات وموجهات المفوضية القومية للبترول.

وحتى الآن عقدت المفوضية القومية للبترول اجتماعين لكنها لم تحرز تقدماً.

وتكمن المشكلة في تفسير أحكام إتفاقية السلام الشاملة المتعلقة بدور كل المستويات الأخرى خلاف مستوي حكومة الوحدة الوطنية.

لدينا حكومة جنوب السودان، لدينا الولايات، ولدينا المجتمعات المتأثرة بالبترول ولكن هل لها أي دور في إدارة وتطوير البترول في جنوب السودان؟

هنا تبرز إجابات مختلفة للسؤال إذ يعتقد حزب المؤتمر الوطني باعتباره جزءً من حكومة الوحدة الوطنية أن كل تطور متعلق بالبترول يجب أن يكون تحت سيطرة وزارة الطاقة والتعدين وأن مستويات الحكم الأخرى لا شأن لها بما يحدث على الأرض فيما يتعلق بإدارة البترول. ونحن نختلف معهم في ذلك."

يجب أن تدار صناعة البترول بواسطة كل من وزارة الطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية، ووزارة الصناعة والموارد الطبيعية في حكومة جنوب السودان وكذلك حكام الولايات المعنية وذات الصلة. إذ تنص الفقرة 3-1-2 من إتفاقية السلام الشاملة علي أن أحد المبادئ الموجهة لتطور وإدارة قطاع البترول هو:" تفويض مستويات مناسبة من الحكم لتنمية وإدارة المراحل المختلفة لإنتاج البترول ضمن الإطار الكلي لإدارة النمو البترولي خلال الفترة الانتقالية وذلك بالتشاور مع المجتمعات ذات الصلة."

وتتأثر القرارات على مستوي إنتاج البترول من الأحتياطات بعوامل متعددة بما في ذلك سوق النفط والمناخ السياسي وجيولوجية الخزانات النفطية والمستودعات ومع ذلك فأن حكومة

جنوب السودان ليست جزء في أي من هذه الاعتبارات. وقد تم تشكيل المفوضية القومية للبترول بالتساوي النصف بالنصف وتنص إتفاقية السلام الشاملة علي أن يكون لحكومة جنوب السودان وجوداً في وزارة الطاقة والتعدين ولكن حتي الآن ذلك لم يتم بالطريقة التي تم الاتفاق عليها.

قضايا:

ينص الدستور على أن تقييم الأثر البيئي يجب أن يتم قبل أي تطورات بترولية في الجنوب ولكن ذلك لم يتم. ومن القضايا الأخرى التي ينبغي معالجتها والتعامل معها هي قسمة الإيرادات، مفوضية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، العمالة والتعويضات.

7-4 / السيد جي بارك: شريك رئيس مجموعة الطاقة الدولية (Macleod Dixon llp)

عقود البترول في السودان: تطوير وتنفيذ خطة للمستقبل:

دور عقود البترول:

يقرر المستثمرون في الأنشطة البترولية العليا موقع استثماراتهم بناء على ثلاثة معايير- المعيار الجيولوجي – الشروط المالية – العوامل القانونية والتعاقدية وهناك ثلاث نواحي رئيسية تلفت إهتمام المستثمرين هي

- الحق في سك العملة
- الأستقرار
- التحكيم الدولى الأجبارى

ويستخدم التعبير Obsolescing bargain لوصف التغيير في القدرة التساومية لصالح الولاية المضيفة والتي سبق لها أن استضافت راعى برنامج بإيداع أمواله فيها وذلك بتشجيع من الولاية المضيفة. للاستثمار.

إهتمامات الولاية المضيفة :

إن القضايا التي ترغب الولاية المضيفة في مواجهتها في نظامها البترولي والتي تشتمل على الترتيبات التعاقدية هي.

- القسمة العادلة للثروة المالية – الاستكشاف الكامل والفوري للمناطق المتوقع أن يكون بها مخزون بترولي – حماية البيئة – المعالجة المناسبة للسكان والمقيمين والمجتمعات المتأثرة بالتطور – تدريب وتعليم المواطنين – شراء السلع والخدمات المحلية – رقابة معقولة على الأنشطة الإنمائية.

الشروط البترولية في بروتوكول قسمة الثروة

مشاكل يمكن التنبؤ بها عند التنفيذ.

- تمتلك المفوضية القومية للبترول صلاحيات رسم السياسة ولكن كيف تنفذ الحكومة هذه السياسات؟ وهل تقوم المفوضية القومية للبترول بأي دور في الإشراف على العقود ومراجعة تنفيذها ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فأن مجرد الموافقة على العقد قد لا تعني سوي القليل إذا كانت شروطه غير قابلة للتنفيذ.
- لابد من إنشاء آليات لضمان أن عملية موافقة المفوضية القومية للبترول ليست حقاً أجوفاً إن منح حكومة جنوب السودان تمثيلاً متساوياً في لجان التنسيق المشتركة هو أحد الطرق لذلك.
- تختلف المصالح التنافسية للمستثمرين وهذا يمثل التحدي الأكبر الذي سيواجه المفوضية القومية للبترول.
- فيما يتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية والتعويضات عن الأضرار السابقة فأن محكمة مستقلة ستكون بمثابة آلية نموذجية للمراجعة والتقييم.
- إن صندوق الأجيال المستقبلية في إتفاقية قسمة السلطة يعد مفهوماً جديراً بالثناء ولكنه سيكون محل تحدٍ في قطر ذو احتياجات عاجلة كثيرة ومتعددة كالسودان.

عقود البترول:

هنالك مجال لتحسين أوجه العقود القائمة حالياً خاصة تلك المتعلقة بالمعايير البيئية والفوائد العائدة للمجتمعات المحلية ومشروعات التدريب والتعليم. وهناك إحتمال بالوصول إلي إتفاق بالإجماع ولكن إحترام الشروط المالية يعتبر مهما لاستمرار جذب الاستثمارات – أما بالنسبة للعقود المستقبلية فأن هناك حاجة إلي تطوير إستراتيجيات وبرامج لقطاع البترول وتطبيقها على نماذج العقود الجديدة باستخدام ممارسات جديدة. كما أن هناك حاجة ماسة للحصول على موافقة المفوضية القومية للبترول والموافقة المحلية علي تلك المفاهيم وأن تعقد جولات مزايدات علنية دولية لمربعات جديدة

تطوير خطة عمل:

في إستجابة للمشاكل المحددة المتعلقة بتنفيذ إتفاقية السلام الشاملة يمكن لحكومة جنوب السودان أن تتخذ الحلول والخطوات التالية في الفترة الانتقالية: **الاختلال الوظيفي للمفوضية القومية للبترول:**

- إبراز الدليل على ذلك باعتبار ذلك مظلمة وفقاً لتنفيذ إتفاقية السلام الشاملة.
- إتخاذ تدابير توضح أنك مستعد للتنفيذ في حالة وجود المفوضية القومية للبترول إستناداً على مهام المفوضية الواردة في إتفاقية السلام الشاملة:

"صياغة السياسات العامة والموجهات فيما يتعلق بتنمية وإدارة قطاع البترول إعداد السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع البترول التي ترغب حكومة جنوب السودان في تنفيذها إذا كان هناك وجود للمفوضية.

"مراقبة وتنفيذ تلك السياسات لضمان أنها تسير في اتجاه مصلحة الشعب السوداني."

وهذا أمر يصعب تحقيقه في ظل غياب السياسات؟ هل يؤذن بعمليات البترول؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فليبدأ إشراف حكومة جنوب السودان للمدى الممكن والمتاح فإذا كان الأشراف غير ممكن وكذلك الرقابة فلتضف ذلك إلي المظالم.

"تنمية وتطوير إستراتيجيات وبرامج لقطاع البترول"

قم بتطوير تلك البرامج والاستراتيجيات هذا أحد الشروط المريحة المعتدلة في إتفاقية السلام الشاملة.

"المداولة والموافقة علي كل عقود البترول المتعلقة باستكشاف وتنمية البترول في السودان وضمان انسجامها مع مبادئ المفوضية القومية للبترول وسياساتها وموجهاتها."

قم بإعداد نموذج العقد الذي ترتضيه متضمناً الشروط المالية والإنمائية والشروط البيئة والاجتماعية. وهذا يتطلب إنخراط حكومة جنوب السودان مع المستثمرين مستخدمة أفضل الممارسات الدولية في إعداد هذا العقد.

- كل تلك الأمور سوف تستغرق وقتاً. وفي حال أن المفوضية القومية للبترول لم تباشر علمها حتى بعد إكتمال كل الإجراءات السابقة يمكنك أن تبرز هذا الأمر باعتباره قضية في مواجهة الأطراف التي أنتجت إتفاقية السلام الشاملة وقم بتأشير العجز في إحراز التقدم وما الذي ترغب حكومة جنوب السودان أن تقوم به المفوضية القومية للبترول إذا كانت قد باشرت عملها لذلك قم بتأشير مدي عدم مطابقة الأنشطة مع ما تريده حكومة جنوب السودان من المفوضية القومية للبترول.
- نفس هذا الأمر يمكن إثارته بوجه شركات البترول: إنها تفضل السلام على الحرب وتشكيل المفوضية القومية للبترول هو أحد المتطلبات الرئيسية لاستمرار السلام.

العقود:فيما يتعلق بالعقود القائمة تورد الاتفاقية ما يلي:

"إذا كانت العقود القائمة تخلف مشكلات اجتماعية وبيئية جوهرية فأن حكومة السودان سوف تتولي تنفيذ إجراءات علاجية."

- حدد بشكل قاطع ودقيق هذه المشكلات الاجتماعية والبيئية.
- تحصل على صور من كل العقود وحدد ما هي القضايا الاجتماعية والبيئية التي يمكن إضافتها لمواجهة المشكلات. وهذه يجب أن تستند علي أحكام وشروط نموذج العقدٍ

التعويضات:

تورد إتفاقية السلام الشاملة فيما يتعلق بالتعويضات:

"يحق للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم نتيجة لعقود البترول الحصول علي تعويضات. وعند إثبات هذه الانتهاكات خلال إجراءات قانونية سليمة فأن الأطراف في عقد البترول تكون خاضعة لتقديم تعويضات للأشخاص المتأثرين وللحد المعين من الخسارة التي تسببت."

- ابتدئ إجراء قانونية مناسبة تحدد الانتهاكات.
- ركز علي المطالبات ذات الأثر الاقتصادي الواضح على الأشخاص المتأثرين.
- أبرز نتائج هذه الإجراءات لأطراف عقود البترول (والتي لابد أن يكون لها دور في الأجراء القانوني نفسه).

4-8 / السيد إيجيرت. ج . ش ويسلنك Egbert G . Ch.. Wesselink منسق التحالف الأوربي للبترول في السودان (ECOS)

الحقائق الأساسية لاستكشاف وإنتاج البترول في السودان

العام 2006 شهد الإنجازات الرئيسية:

حتى عام 2006 كان للسودان مصدر رئيسي واحد يتمثل في المربعات 1، 2 ، 4 المدار بواسطة شركة النيل الكبري لعمليات البترول GNPOC في حوض المجلد وكذلك خط أنابيب واحد للتصدير ومزيج خام واحد. هذا الوضع تغير في أواخر 2006 عندما تم عمل خط أنابيب ثاني كما تم عمل توسعة كبيرة في المصفاة إضافة إلي التطورات الحقلية المهمة. وكنتيجة لذلك فقد تضاعف إنتاج البلاد من خام البترول تقريباً ليصبح البلد الخامس إفريقياً من حيث الإنتاج , بانتاج يقدر ب 434.000 برميل في اليوم في أواخر 2006.

في يونيو 2006 أدخلت شركة النيل الأبيض لعمليات البترول WNPOC 1 حقل ثارجاث Thar Jath للإنتاج في مربع 5 (أ) بأنتاج ابتدائى قدره 40,000 برميل فى اليوم بعد اكتمال خط الأنابيب الذى يربط مربع 5 (أ) بخط أنابيب شركة النيل الكبرى .

- في بدايات يوليو 2006 أكملت الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC توسعة المصفاة الرئيسية للبلاد في الخرطوم لتتمكن من معالجة الخام الثقيل من حقل الفولة الشمالي في مربع 6.

- أكملت الشركة الصينية الوطنية للبترول خط أنابيب يربط حقل الفولة الشمالي مع خط أنابيب شركة النيل الكبرى. وأرتفع إجمالي الإنتاج من مربع 6 من 10.000 إلي 33.000 برميل يومياً ويتوقع وصوله إلي 69.000 برميل يومياً في 2007م
- في يوليو 2006 دخل حقل نيم Neem في مربع 4 إلي الإنتاج
- في أغسطس 2006 إستهلت شركة بتروادر لعمليات البترول PDOC الإنتاج في مشروع حوض ملوط Melut في مربعي 3 و7 بعد أن أكملت إنشاء خط أنابيب ثاني للتصدير وهو خط أنابيب حوض ملوط الذي يربط مربعي 3و7 ببورتسودان حيث بدأ الإنتاج بمعدل 150,000 برميل يوميا.

وكنتيجة لذلك يقدر متوسط الإنتاج اليومي من البترول في السودان لعام 2007 ب 617،000 برميل.

الأرقام الرئيسية :

تقدر الإحتياطات القابلة للاسترداد في 31ديسمبر 2006 بالآف البراميل (الإحتياطات التجارية الثابتة في المربعات المنتجة فقط) ب :-

	الإجمالي	**المتبقي**
المربعات1و2و4 شركة النيل الكبرى للبترول	1.686.000	983.000
مربعي3و7 شركة بتروادر	803.000	779.000

مربع 5 (أ) شركة النيل الأبيض	175.000	168.000
مربع 6 الشركة الصينية الوطنية	331.000	299.000
الأجمالي	2.995.000	2.229.000

هذه الأرقام تقديرية فقط إذ ليس في السودان بيانات ممكن التحقق منها وإثباتها. كما إن هامش الخطأ كبير. وعلي سبيل المثال تعتقد بعض المصادر أن مربعي 7.3 تحملان 1.3 بليون برميل.

لقد كانت نتائج الأستكشاف خارج أعالي النيل وجنوب كردفان محبطةان مضاهاة بئرين جافين لشركة شيفرون في مربع 2 بخمس آبار جافة حفرتهم شركة APCO في 2005 – 2006 أدت إلي انسحاب شركة كليفدن المحدودة Cliveden Ltd. وقد تم هجر إجزاء من مربع 6 الخاص بالشركة الصينية (CNPC/S) في عام 2005 نتيجة لافتقارها لمكامن النفط لتشكيل المربع الجديد رقم 17. كما فشلت سوداباك SUDAPAKI في الحصول على البترول في مربعات 11. 14 كما لم يتسنى لشركة النيل الأبيض لعمليات البترول WNPOC أن تورد أي نتائج تبشر بوجود البترول في مربع 8 كذلك فأن إعادة التقييم التي تمت مؤخراً لمربع 15 البعيد عن الشواطئ أشارت إلي وجود منطقة تحتوي على البترول ولكن بكميات أقل من تلك التي قدرتها شيفرن ب 10 – 49 قدم / مكعب من الغاز الطبيعي و 100 – 500 مليون برميل من البترول المكثف. كما أن مربعي 12 (أ) و 14 ليس بهما إحتياطات كبيرة. أما المربعات الثلاثة المفتوحة المتبقية وهي مربعات 10 ، 11، و 12 (ب) لا تجذب سوي إهتماماً هامشياً فحسب منهية بذلك المنظور المتواضع لشمال البلاد.

ومن بين المربعات غير المستكشفة يبقي فقط مربع 5 (ب) لشركة النيل الأبيض المتنازع عليه ومربع (ب) للكونسرنيوم الذي تقوده شركة توتال وهو أيضاً من المناطق المتنازع عليها هما اللذان يحتويان على كميات تجارية مهمة. وفي ظل ظروف مثلي وفي حالة وجود تراكم طبيعي فأن مربع 5 (ب) سوف يدخل في الإنتاج في عام 2011 بينما يدخل المربع (ب) للإنتاج في العام 2013 علي أكثر تقدير.

المصروفات الرأسمالية للحقول الرئيسية (بملايين الدولارات) 1997 – 2006.

الكونسورنيوم	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النيل الكبرى GNPOC	96	170	406	95	220	228	167	65	147	144
خط أنابيب GNPOC	57	321	492	42	41	74	72	109	53	51
بتروادر PDOC							145	1021	420	185
النيل الأبيض WNPOC1								43	278	338
الصين الوطنية CNPC/S							1137	293	263	234
الجملة	153	491	898	137	261	302	1521	1531	1161	952

الفترة 2007 – 20016

الكونسورنيوم	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النيل الكبرىGNPOC	168	168	168				84	

خط أنابيب GNPOC								
بترودار PDOC	185	133	51	31	21			72
النيل الأبيض WNPOCJ	108	31	10	5	10			10
الصين الوطنية CNPCLS	80						51	
المجموع	541	332	229	36	31		135	82

التكاليف في 2007

نتيجة لغياب بيانات مستقلة يمكن التحقق منها ونتيجة لحدوث أشياء لا يمكن قياسها(التسعير الاصطناعي – المزايدات غير التنافسية – الدفع خارج الميزانية – تسييس الصفقات ..) فلا يمكن الاعتماد تماماً على هذه الأرقام. تبدو منصرفات لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول وشركة خطوط أنابيب النيل الكبرى متدنية بشكل ملحوظ مع الوضع في الاعتبار المجهودات الضخمة التي بذلت خلال فترة زمنية وجيزة وقد يبرر ذلك جزئياً بالتسعير الداخلي غير الاقتصادي).

الإنتاج البترولي التقديري 1997 – 2006 (بالآف البراميل في اليوم).

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مربعات 1،2و4 النيل	6	6	52	194	219	245	268	291	328	316
مربع 3و 7 بترودار										66
مربع 5(أ) النيل الأبيض للبترول										19
مربع 6 الصين الوطنية	2	2	2	2	2	2	2	13	18	33
المجموع	8	8	54	196	221	247	270	304	346	434

الإنتاج المتوقع للبترول خلال الفترة 2007 إلي 2016(بالآف البراميل في اليوم

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2014	2016
والمربعات 1،2،4 شركة النيل الكبرى	318	310	308	287	250	221	165	171	148	131
المربعات3،7 شركة بترودار	180	180	180	180	180	180	180	180	152	121
مربع5(أ) شركة النيل الأبيض للبترول	50	60	54	46	39	33	28	24	20	17
مربع 6 الشركة الصينية الوطنية	96	96	92	81	72	64	57	50	44	38
المجموع	617	646	634	594	541	498	460	425	364	307

خلال الفترة المذكورة أعلاه فان المربعات المنتجة حالياً هي فقط التي ستستمر في الإنتاج ولا تأخذ هذه التقديرات في اعتبارها الأخطار السياسية والأمنية المتزايدة والتي سببت حالياً التأخير ورفعت تكلفة الإنتاج فى مربعات 3 , 7 , 5 (أ) و(ب) والتقديرات بالنسبة لمربعي 3 ، 7 هي تحفظية تماماً لأنها مبنية علي افتراض أن كفاءة وطاقة خط الأنابيب سوف لن يتم تعزيزها.

النتائج النموذجية لاتفاقية قسمة الإنتاج السودانية النموذجية بناء على عقد شركة النيل الكبرى للبترول في عام 1997م.

السنة	(أ) الإنتاج	(ب)السعر الافتراضي للبترول	ج النفقات الرأسمالية	د نفقات التشغيل	هـ إيراد الحقل	و تكلفة النفط	ز ربح النفط	ح حصة الولاية	ط ربح الولاية	ي التدفق الصافي للنفط
2004			40.0							-40.0
2005			335.0							-335.0
2006	19.0	50.0	285.0	14.4	294.7	132.6	162.1	60.0	97.3	-102.0
2007	50.0	50.0	61.5	143.8	775.6	370.9	404.7	65.0	263.0	307.3
2008	60.0	50.0	15.8	174.2	930.8	358.5	572.2	67.5	386.3	354.5
2009	56.0	50.0		167.5	868.7	351.9	516.8	66.6	344.3	356.9
2010	50.0	50.0		154.8	775.6	174.4	601.5	65.0	391.0	229.8
2011	44.0	50.0		141.3	682.6	145.3	537.3	64.3	345.6	195.6
2012	40.0	50.0		133.0	620.5	133.0	487.5	63.8	310.8	176.7
2013	35.0	50.0		121.2	540.9	121.2	481.8	62.9	265.1	156.7
2014	30.0	50.0		108.6	465.4	108.6	356.8	61.7	220.0	136.8
2015	25.0	50.0		95.4	387.8	95.4	292.4	60.0	1755	117.0
2016	20.0	50.0		78.2	310.3	78.2	232.0	60.0	139.2	208
2017	16.0	50.0		6608	248.2	66.8	181.4	60.0	108.9	72.6
2018	13.0	50.0		58.1	201.7	58.1	143.5	60.0	86.1	57,4
2019	10.0	50.0		49.0	155.1	49.0	106.1	60.0	63.7	42.4

(أ) الإنتاج
(ب) السعر الافتراضي للبترول
(ج) النفقات الرأسمالية
(د) نفقات التشغيل بدون تكلفة خط الأنابيب
(هـ) سعر النفط علي أساس فوب بور تسودان بتكلفة خط الأنابيب 6 دولار للبرميل أ × (ب – 4.5)× 0.365
و = الأقل من (45%×هـ) و(د + إهلاك ج)
بافتراض أن تكلفة حد تكلفة البترول محددة عند 45% من إيرادات الحقل ويحسب الإهلاك بخط مستقيم على مدي أربع سنوات
ز = (45% × هـ) (و)
ح = ربح البترول = 55% من إيراد الحقل

ط = نصيب أو حصة الولاية من ربح البترول بافتراض أنه 60% من متوسط الإنتاج اليومي البالغ 25.000برميل 70% من 25.000الي 50.000 و 80% إذا كان الإنتاج أكثر من 50.000

ي = ز × ح

ن = و + ز – ط – ج – د

الهامش الحكومي النموذجي لحصة السودان من 100 مليون دولار من إجمالي الإيرادات من 100.000 + برميل / يوم للحقل :

إجمالي الإيرادات	100
حد التكلفة	40
استعادة تكلفة الشركة	15
فائض تكلفة البترول للحكومة	25
ربح الحوض المنتج للبترول	60
ربح الشركة (20%)	12
نسبه ربح الحكومة 80%	48
إجمالي نصيب الشركة	27
نصيب الحكومة	73

بذلك تذهب 12% من أرباح البترول إلي الشركة إضافة إلي نصيب الشركة الإجمالي البالغ 27% اذن فان الاستثمارات في المربعات المنتجة حالياً تعتبر ذات ربحيه عالية بأي مقياس فالامتياز الذي ينتج ما بين 50 ألف إلي 100 ألف برميل في اليوم مثل مربع 6 فلربما تطالب الشركة الصينية الوطنية للبترول في منتصف الفترة بمستوي ربح يقترب من 25% من إجمالي قيمة الإنتاج.

تطور عمليات البترول في شمال النيل – السودان

يمكن الحصول علي التقرير الكامل حول (تطور عمليات البترول في شمال أعالى النيل - السودان) من الموقع WWW.ecosonline.org

4 -9/ العميد فيليب ثون ليك دينق: حاكم ولاية جونقلي.

تعتبر صناعة النفط واحدة من المخاطرات الاقتصادية في العالم والتي يدور حولها جدل كثير ونادراً ما يتواجد التطور النفطي منسجما مع الأنشطة المحلية الأخرى. تميل صناعة النفط إلي إزاحة الناس والماشية والحياة البرية من محيطها وبيئتها وتؤثر سلباً علي البيئة نتيجة لانبعاث الغاز أو لاراقة وتدفق النقط كما أنها تخلق توترات وطموحات وإغراءات وتوقعات من المجتمعات المحلية بتوفير فرص العمالة والتدريب وفتح الأسواق وتقديم الخدمات الاجتماعية التي تبرز بقوة عندما تكون المجتمعات في حالة الحرب.

ولاية جونقلي:

تتمتع ولاية جونقلي بامكانات بترولية ضخمة توجد تقريباً في كل مناطقها الأحد عشر وبها شركتى نفط عاملتين هما ASCOM Sudd Operating Company Ltd و White Nile Ltd. وهما تنقبان عن البترول وهما في مراحل متقدمة من المسح الزلزالي وتخططان لتدشين الحفر الاستكشافي في ديسمبر 006 2 وبدايات عام 2007 أما الشركات الأخرى مثل Total و Lundin , فأنهما في محادثات مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في محاولة لاسترداد ما يقولان أنه أمتيازهما السابق لاتفاقية السلام الشاملة وقد احتلته الآن شركة النيل الأبيض واسكوم , أو عمل ترتيبات تقسيم أخري.

" يجب علي بعض هذه الشركات أن تستوعب وأن تفهم أن جنوب السودان لم يعد كما كان قبل توقيع اتفاقية السلام الشاملة أرضاً غير مأهولة تهباً للأطماع هناك مستويات حكم وقوانين سارية وملزمة يجب أن تراعي وتحترم بواسطة المستثمرين في مجال البترول وكل

المعنيين. وبينما تمنح الأمتيازات بواسطة حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية فأن الولايات والمناطق هي المسرح لعمليات البترول ونحن في ولاية جونقلي قد دخلنا في محادثات مع شركة النيل الأبيض وأسكوم وسوف تنتهج النهج ذاته مع أي شركة أخري في المستقبل لحماية بيتنا ومشروعات التنمية الاجتماعية ليتم تنفيذها بدعم من شركات البترول . "

البيئة:

تتوقع المناطق وحكومات الولايات من شركات البترول

- الالتزام التام والصارم والقيام بعملياتها وفقاً للمعايير البيئية ومعايير الصحة والسلامة المعتمدة دولياً والأ تسبب الا ضررا طفيفا للحياة البرية ومصادر المياه العذبة وصيد الأسماك والرعى والأراضي الزراعية والمياه السطحية.
- الحد من أي إزعاج مفرط والتصرف بأمان وجمع أي منتجات نفايات ضارة.
- الحد من مخاطر وآثار التلوث علي البيئة الطبيعية عن طريق حفر آبار استكشافية.
- اتخاذ خطوات لمنع تلوث المياه الجوفية والسطحية من التلوث بمنتجات سامة أو مالحة وذلك عند هجر الآبار واتخاذ إجراءات تضمن أن الآبار قد تم ختمها وسدها بحيث لا يمكنها أن تلوث ما في محيطها من مياه أو خلافه.
- منع تفريغ الهايدروكربونات والقيام بكل مجهود ممكن للحد من الأضرار البيئية إذا حدث تفريغ.
- إذا كان علي الشركات أن تعيد حقن غازات طبيعية أن يتم ذلك بشكل يقلل من الأثر المترتب علي البيئة وصحة السكان والحياة النباتية والحيوانية في المنطقة.
- برهان واضح للأنشطة الزلزالية عند إكتمالها ودفع تعويضات عادلة للمجتمعات وكذلك عن أي ضرر مثبت في الممتلكات نتيجة للعمليات

"هل تلتزم الشركات العاملة حالياً في الولاية بأتباع هذه الموجهات؟ لا .. أبداً؟ ذلك لعدم وجود قوانين بيئية في جنوب السودان وأن الاتفاقيات الموقعة مع شركات البترول تفتقر للقواعد الملزمة أو التزامات تعمل عي نتائج تقييمات الأثر البيئي. إن التشريعات الوطنية الحالية في مجال البيئة ليست فعالة وهي تدريجية في طبيعتها مع وجود أقسام مختلفة مسئولة عن نواحي مختلفة من جوانب البيئة ولا يشعر أي منها بأنه ملزم بتنسيق أنشطتها وهذا الإطار المؤسسي ضعيف للغاية."

"إنني أدعو حكومة جنوب السودان لصياغة قوانين بيئية وأن تستشير مؤسسات استشارية في مجال تقييم الأثر البيئي للقيام بعمليات مسح في ولاية جونقلي وأي ولاية أخري في جنوب السودان للتوصية بعمليات مناسبة . "

التنمية الاجتماعية.

فيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية فقد دخلنا في مناقشات مع شركتي النيل الأبيض وأسكوم تقوم علي أساس أن مشروعات التنمية الاجتماعية ينبغى أن تسير جنباً إلي جنب مع أنشطة التنقيب عن البترول. وسوف تنتهج ذات النهج مع أي شركة تعمل في ولا يتنا فى المستقبل.

إن حكومات الولايات والمناطق والأقاليم تتوقع أن تقوم الشركات بدمج المجتمعات المحلية بإقامة تشكيلة واسعة من العلاقات على كافة المستويات وأن تساهم في التنمية الاجتماعية المحلية وأن تخلق فرص عمل وأسواق من خلال تنويع الأقتصادات وتمهد الطريق لتطورات ما بعد النزاع كما أن شركات البترول مطلوب منها أن تنشئ برامج تدريبية للناس في جنوب السودان لكي يتم تدريبهم في مجال صناعة البترول ويجب أن تثبت هذه البرامج التدريبية في العقود ويجب أن تظهر في ميزانيات الشركة. كما يتم إخطار الشركات بأن توظف لديها عمالة من المجتمعات المحلية إلا في المناطق التي لا يوجد فيها عمالة محلية.

قسمة الإيرادات (العائدات) :

"إننا ندعو حكومة جنوب السودان لكي تعيد النظر في ترتيبات قسمة عائدات البترول بين حكومة جنوب السودان، وشركات البترول(النيل الأبيض وأسكوم والولاية المنتجة والإقليم. إن نسبة ال 2% المتفق عليها في إتفاقية السلام الشاملة يجب تطبيقها فقط إذا كان العائد موزعا بين حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية، أما في حالة أن يكون العائد موزعاً بين حكومة جنوب السودان وشركات البترول ومنطقة الإنتاج فأننا تقترح 5% للإقليم المنتج و 10% للولاية المنتجةو 45% لحكومة جنوب السودان وذلك لتوزعها لأنحاء أخرى من جنوب السودان وكمساهمة لعمليات حكومة جنوب السودان , و40% للشركة. إنه من خلال ترتيبات قسمة الثروة بهذا الشكل فقط بيننا وبين شركات البترول التي منحت إمتيازات سابقة لتوقيع إتفاقية السلام الشاملة مثل شركة أسكوم والنيل الأبيض يمكننا الحصول على أموال كافية لشعب جنوب السودان لينعم بمزايا السلام من خلال صناعة البترول.

وأيضاً أناشد حكومة جنوب السودان لكي تسمو وتسود فوق شركات البترول لضمان التزامها بالمعايير الدولية لمزاولة الإنتاج الجيد للبترول بحيث تبقي علي بيئتنا كما وجدتها وأن تطور تنفيذ أولويات تنميتنا الاجتماعية حتي ولو من خلال نصيبناا المستقبلي في عائدات البترول. إننا نرغب في أن يحصل مواطنونا علي مزايا السلام منذ ألآن.

4 – 10/ السيد إيليا بيوخ كور: عضو برلمان منطقة بليت: المجلس التشريعي للجنوب

"يتحدث الناس عن قسمة عائدات البترول ولكني أتحدث عن حياة الناس العائدات لمن؟ في شمال أعالي النيل تري القرى المدمرة لصالح البترول " ويحدث نفس الشئ للبيئة وكذلك الماشية التي لن تبقي على قيد الحياة.

القضايا:

- لا ترغب شركات البترول في توظيف مواطنين من المنطقة . إن أفكارهم عن المواطنين سالبة للغاية إنهم يستخدمون آلتهم الأمنية ضد المواطنين. إنهم يجلبون الشماليين ويسكنوهم في المنطقة وهم يرغبون في دفع المواطنين بعيداً عن المنطقة ولا يمكن للمواطنين أن يتحركوا بحرية في تلك المنطقة.
- تم تغيير أسماء الأماكن في المنطقة

إسمها بالويش paloich ولكنهم يحاولون تغييرها إلي الفلوجة Faluja ونحن لا نعرف معناها تلك التسمية أنية من الشمال:يرفض المواطنون الماء مقابل الأعمال البترولية. إن الجنوبيين والمدنيين في المنطقة سوف يموتون. ان نهر ييل Yale سيغلق. يعاني الناس من شح المياه

- إن المنطقة غنية بالزراعة وحالياً لا توجد بها أي زراعة

"تلك هي المشاكل الحقيقية وإذا كان للحرب أن تندلع مرة أخري فسوف تبدأ من هناك".

4-11 / سعادة السيدة سارة نياندة عضو برلمان منطقة لو نجيي جوك "Lungechak المجلس التشريعي لولاية أعالي النيل.

الشركة العاملة في ولاية أعالى النيل هي شركة بتروادر وهذه الشركة لها أمنها الخاص ولكن لست متأكداً تحت أي جيش يعمل. إن المسألة جد معقدة بالنسبة للسلطة المحلية لكي تتعامل مع هذا الوضع. إن حرس الشركة مسلح إنهم يعيقون عمل المفوض "من المسئول عن تصرفاتهم وكيف يمكن ضبطهم؟؟"

الاهتمامات:

لا تحفل الحكومات والشركات بمصالح المجتمعات علي الإطلاق فهي لا تحمي مصالح المجتمع المحلي ولا تحترمه

"ما هو دور المجتمعات. أن الصينيين ينتشرون جيئة وذهاباً حول المنطقة دون أن يعرف المواطنون من هم. والسؤال هو كيف يمكننا خلق الانسجام بين العاملين في الشركات والمجتمعات المحلية من أين أتى المفوض والزعماء المحليين؟ مرة أخري لا نجد شخصاً نوجه له هذه الأسئلة .. ووفقاً لاتفاقية السلام الشاملة فلا بد من وجود ممثل للمنطقة أو الولاية

ضمن المفوضية القومية للبترول ولكن ذلك غير متحقق. إنني أبحث عن شخص أوجه له كل هذه الأسئلة؟"

إن إتفاقية السلام الشاملة قد نفذت قولاً لا فعلاً. فإذا كان لدينا سلام لعدة أفراد فقط أو لجزء واحد من الوطن ليحسن وضع نفسه ويتركون المجتمع خلفهم فأننا لن نستمر في دعم ذلك. والآن فأن شركات البترول يمكنها أن تحفر ما شاء لها أن تحفر بينما لم يكن مثل هذا الأمر متاحاً في فترة الحرب.."

""هناك مسألة التزوح في ملوط وخاصة في منطقة بالويش paloich لقد قاموا ببناء منطقة دون إستشارتهم لماذا عليهم أن يتحركوا والي أين يذهبون. هذه منطقة زراعية....ما الذي سوف يحصل يعد أن ينتهي البترول إذا لم يتم تشجيع المجتمعات للانخراط في الزراعة والوسائل الأخرى لتحسين حياتهم؟ وما الذي سيحدث للبيئة بعد ذلك؟

"إنني مهتم بالحاضر وليس بما إذا كان سيكون هناك تلوث يعد عشر سنين. الحاضر هو إهتمامي".

إن المجتمعات في أعالي النيل ليها ثلاث إهتمامات رئيسية.

- إن الناس هناك عبارة عن مجموعات من النازحين ولا يستطيعون حماية أنفسهم. المجتمعات هناك ليست محمية وهي ليست مكان أمن لهم.
- الولاية ترغب في الحصول علي حصتها ونصيبها الشرعي في قسمة الموارد.
- يجب أن يكون هناك ممثلين إقليميين في المفوضية القومية للبترول.

النساء والأطفال:

في شمال أعالي النيل فأن عمليات الاغتصاب والتحرش الجنسي هي عمليات معتادة وهناك مثال لامرأة تم اغتصابها بواسطة تجار من الشمال ويعاني الأطفال نفسياً وجسمانياً في هذا الصدد. وعندما يذهب هؤلاء التجار الي الشمال يتركون هؤلاء النساء كضحايا.

التجارة، الاستقرار، والدين:

يسيطر الشماليون على الأسواق. والشركات تجلب مواطنين من الشمال وكذلك البضائع حتى مياه الشرب وتزايد عدد التجار. إنهم يستوطنون وينشرون الإسلام.. هذا هو الوضع. والمواطنون يودون الحفاظ علي دينهم والبقاء علي مسيحيتهم.

"يجب الأ أفهم خطأ. الإسلام محمي في الشمال بل ومعترف به في دستور الوحدة الوطنية. وإذا أراد مواطنونا هنا حماية دينهم فيجب ألا يفسر ذلك خطأ- إنها بالنسبة لهم حقوق الإنسان ويجب ألا يتم تشويهها بواسطة الأنشطة البترولية القادمة إلي المنطقة."

4 – 12 / الكاهن مايثوم. دينق عضو برلمان منطقة كوش koch المجلس التشريعي بالجنوب:

يعاني الناس الأمرين في جنوب السودان وذلك منذ عام 1998. عندما عقدت حكومة السودان إتفاقية مع شركة تلسمان Talisman لقد أصبح كل المواطنين القاطنين في مربعات 1 ، 2 و4 نازحين. وفي بواكير 2001 دشنت الكنيسة المشيخية Presbyterian Church السودانية ومواطنو غرب أعالي النيل قضية مدنية في نيوبورك ضد شركة تلسمان والسودان ومؤخراً شطب القاضي في نيويورك القضية ضد تلسمان ذاكراً أن القضية يجب أن ترفع علي حكومة السودان قائلاً أنها هي المسؤولة عن عمليات النزوح ويرغب أعضاء البرلمان في تحريك برلمان الجنوب حيث أن هناك قضية الآن بين حكومة السودان وغرب أعالي النيل فالناس لا بد أن يتم تعويضهم.

"إننا سوف نستمر في مطالبة حكومة السودان بتعويض الناس في مناطق التنقيب والاستكشاف ونأمل أن يقف معنا المجتمع الدولي فى هذا الأمر".

4-13 / العميد تعبان دينق قاي: وغلي ولاية الوحدة.

إن الشركات في غرب أعالي النيل تعمل تحت الحصانة وهي لا تحترم حقوق الناس هناك وهي تعمل وكأن المنطقة خالية من السكان. إن الطريقة التي تتعامل بها الشركات مع المياه المهدرة هي طريقة هدامة وعلي المؤتمر مواجهة هذه القضايا. وقبل عام 1983 عندما كانت

شركة شيفرون تنقب عن البترول لم تكن هناك شكاوى لأن شيفرون كانت تعيد حقن كل النفايات عميقا فى باطن الأرض .
وعلى كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن تعجل بتفعيل المفوضية القومية للبترول فيما يتعلق بنظم ولوائح التوظيف والقوانين البيئية حيث يتم توظيف واستخدام المواطنين المحليين وحالياً فحتي الحراس يتم استجلابهم من الشمال.
"وأنا أتساءل ما إذا كانت الشركات معفاة ومستثناة من المقاضاة فعندما ترتكب جريمة لا يتم مقاضاتها. هل لهذا المؤتمر أن يخرج بنتائج واضحة وقوية في هذا الشأن أي القضايا التي تواجه إنسان غرب أعالي النيل."

4 – 14 / بروفسور د . عاصم المغربي: الجمعية السودانية لحماية البيئة

تطور النفط في السودان والمنظور البيئي:

""إن الموارد الطبيعية أكثر أهمية من البترول

إن تقسيم المناطق البيئية في السودان ظل علي ما هو عليه خلال الخمسين عاماً الأخيرة دون تغيير يذكر . إن الحفاظ علي النظام البيئي يجب أن يكون هو الأساس لإدارة الموارد الطبيعية التي نعتمد عليها في حياتنا . إن السودان يشكل، سهل صحراوي. ويعتمد الاقتصاد السودانى علي الزراعة والمعيشة البدوية الرعوية. إن الموارد لم تكن متوافرة دائماً في الزمان والمكان المناسبين ولم يحقق السودان الأمن الغذائي أبداً نتيجة لعدم الاستقرار وهناك تاريخ طويل من سوء الإدارة البيئية. ونحن تعيش في دوامة جفاف ودوامة مجاعة وهناك عمليات إزالة للغابات وقد فقدنا العديد من الأنواع. إن ضعف الإنتاجية تمثل قضية خطيرة جداً وتتميز التنمية عندنا بأنها عشوائية وقصيرة النظر. وقد أعد السودان أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر وذلك دون مشاورة أو مشاركة من المجتمع المدني. إن هناك العديد من اللوائح تحكم القضايا البيئية: هناك (180) أمر ولائحة تحكم القضايا البيئية وهي تهم (81) مؤسسة حكومية تتبع ل(71) وزارة حكومية مركزية مختلفة. اللوائح موجودة ولكنها مجرد حبر علي ورق ومحض تملق كاذب وزائف. إنهم يفتقدون الإرادة والقدرة علي إنقاذها.

إنتاج البترول:

هنا أمثلة من مربعي 4و5 حيث أن القضايا الأساسية هي:

- يوجد البترول في ثلاث مناطق كبيرة في السودان حيث تعتبر منطقة السدود Sudd أكبر الأراضي المدارية الرطبة والمطيرة في العالم.
- شيدت شركات البترول الأف الكيلومترات من الطرق المعبدة دون أن تضع إعتباراً للناس، والاقتصاد المحلي. إن الطرق تعترض مجاري المياه وتدفقاتها وتشوش علي حركة الماشية.
- الإزالة الكثيفة للغابات مستمرة. وقد قدر مدير إدارة الغابات قبل عامين أنه قد تم قطع وإزالة 579 مليون شجرة في مربعات 1 و 2 و 4 "هل نستطيع إرغام الشركات على إعادة غرس الأشجار وزرعها؟ لا نستطيع ذلك."
- إن الممارسات البترولية الاستكشافية والتنقيبية تنتهك بشكل مباشر اللوائح والقوانين السارية ولا أحد يتحمل مسؤولية ذلك.
- توجد كل أنواع الحفر – فهناك الحفر الانفجاري والحفر المثقب وذلك المتعلق بمياه الصرف والفضلات وكلها تترك دون اهتمام وليس هناك أي معالجة لمياه الصرف.

الأشراف والرقابة:

لا توجد أي التزامات أو تعهدات تجاه البيئة، ليس هناك أي إتصال مع المجتمعات المحلية. المجتمع المدني يتسم بالضعف وليس هناك رقابة وإشراف علي الأثر البيئي وقد تم عمل العديد من تقييمات الأثر البيئي (E/A) ولكن كل ذلك كان بطلب من الشركات. ولم يتم عمل أي تقييم مماثل للطرق. وبعض خطوط الأنابيب قد أكملت حتي 80% فقط. أما عن خطة الرقابة البيئية

فهي مجرد مطلب ولا أحد يأخذها مأخذ الجد. ليس هناك رصد ومتابعة دقيقة وهنا تبدو قضايا الشفافية والخضوع للمساءلة قضايا حاسمة.
"تكمن ثروة السودان فى تنوعه وفي قبائله وفي شعبه وفي موارده الطبيعية وليست في البترول. البترول سوف ينفد خلال سنوات قليلة ولن يخلف سوي بيئة خربة. إن التنمية المستدامة هي في حاجة، دائماً، إلي سياسة بيئية قومية مسؤولة والي تشريعات شاملة وموحدة وإدارة متكاملة وعلي مستوي عالٍ من التنسيق. وهناك أمل إذا تكاتفنا وهذا لن يتم دون وجود نظام تعليم راسخ ومتين."

4 = 15 / المفوض غودانا دويو ادهي Go dana Doyo Adhi
المفوضية الكينية القومية لحقوق الإنسان MNCHR
حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية المشتركة

إن عمليات التنقيب عن البترول والاستكشاف والبيع والمشاركة يجب أن توجه كلها وتحكم بشروط تحترم مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وتتحمل الحكومة المسؤولية الأولية في حماية حقوق الإنسان ولكن أجهزة المجتمع الأخرى بما في ذلك القطاع الخاص، لديها التزام باحترام وترقية حقوق الإنسان ولديها التزام بخلق بيئة قادرة ومتمكنة.وهذا ليس إلتزام طوعي وإنما هو إلتزام بموجب القانون الدولي.

وقد وفرت إتفاقية السلام الشاملة إطاراً متيناً لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان كذلك – إنها مسؤولية مشتركة سواء لرجال الدولة / وغيرهم لتأكيد المرونة. وهي أيضاً تعتبر حاسمة في جعل السودان يتطلع في كل الأوقات لتنويع قاعدته الاقتصادية.

4 -16 / السيدة جيني كلوجمان JENIKLNGMAN كبيرة الأقتصاديين بالنيل الدولي / للسودان وأثيوبيا.
البترول: نعمة أم نقمة؟ حالة جنوب السودان
الإطار:

يعتبر جنوب السودان فريدا فيما يتعلق بأوضاع إنخفاض الدخل التي تعقب النزاع وفيما يتعلق بمعدل دخل الفرد من العائدات المحلية . وبالنتاج المخطط لعام 2005 البالغ 112 دولار للفرد والمقدر في 2006 ب 186 دولار للفرد فهو يعتبر جيداً مقارنة مع دول أخري في حالة ما بعد النزاع مثل تيمور حيث يقدر فيها ب 22 دولاراً لعام 2004 أو أفغانستان حيث بلغ خمسة دولارات فقط (2002 - 2003) أو ولايات شمال السودان (25 دولار)، أو ولايات دارفور حيث بلغ المتوسط 15 دولار فقط . وهذا يوفر فرصة للاستثمار الكبير في التنمية السابقة للفقر ويجنب مخاطر النزاع المستقبلي. ولكن تبقي هناك أخطار اقتصادية ومؤسسية مصاحبة لنقمة الموارد.

المرض الهولندي

نشأ هذا المصطلح في هولندا في ستينيات القرن الماضي حيث جاء الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الاكتشافات الغازية والذي أدي إلي انخفاض في التصنيع الوطني المحلي.

النتائج الممكنة:

إن الانتعاش في قطاع تصديري واحد، إكتشاف مفاجئ لمصادر ثروة طبيعية على نحو نموذجى _ تقييم للعملة نتيجة لتزايد الطلب العالمي علي المنتجات السودانية (البترول) _ تصبح الواردات رخيصة في السودان بينما تصبح الصادرات السودانية أكثر قيمة وذات سعر مرتفع في الأسواق العالمية _ تصبح الزراعة المحلية والتصنيع الوطني أقل منافسة _ تنهار الصادرات التقليدية نتيجة لكل من إعادة تخصيص الموارد علي المستوي الداخلي وارتفاع سعر الصرف الفعلي، في حين لا تستخدم الموارد المتحصلة من الصادرات البترولية لترقية التنمية الاقتصادية وتخفيض الفقر. ومع ذلك فأن هذا الوضع يعتبر حتمياً فالدول التي استطاعت أن نتجنب نقمة الموارد بنجاح في مواجهة النهضة البترولية تشمل إندونيسيا في سبعينيات القرن الماضي وكذلك بتسوانا والنرويج.

تعزيز المسؤولية الحكومية من خلال اندماج المجتمع المدني ومشاركته.

يمكن لإجراءات ترقية المسؤولية الاجتماعية من خلال السماح للمجتمع المدني أن يؤثر علي عمليات وضع الميزانية والنفقات والإشراف علي ذلك أن تحقق الأمور الآتية، وذلك إذا ما تم تصميمها وتنفيذها بشكل جيد:-

- يعزز الكفاءة والمساواة في التخطيط الحكومي ووضع الميزانية.
- يرقي الخضوع للمساءلة ويعزز الشفافية في إدارة النفقات العامة وتعتبر المعلومات ضرورية كما، التعهد والالتزام السياسي. إن تقنيات المراقبة تشمل جلسات إستماع حول الموازنة العامة، ورش العمل المحلية والسمنارات الرقابة الخارجية والوعي الإعلامي.

الحاجة إلي منهج متعدد الأوجه لمواجهة نقمة الموارد :

- منهج كلي: يقيم مدي سوء الاصطفاف والتنسيق في معدل الصرف الحقيقي مقابل سعر التوازن.
- منهج قطاعي: يختبر العلاقة بين سعر الصرف وسعر الصادرات وتأثيرات ذلك في قرارات الإنتاج في قطاعات الزراعة والتصنيع إلي جانب الاختناقات في الإمدادات التقليدية نتيجة لضعف وفقر البنية التحتية.
- منهج مالي: ينظر في كيفية امتصاص عائدات النهضة البترولية وإدارة الموازنة.

تحديات إضافية خاصة لحكومة جنوب السودان في مواجهة نقمة الموارد :

- إدارة العائدات القابلة للزوال مع مرور الزمن تعطي إعتمادية فعلية كاملة علي البترول.
- إنشاء إدارة جيدة ومعافاة للموازنة والمشتروات لضمان فعالية الاستخدام.
- ضمان الشفافية.

أداء ميزانية حكومة الوحدة الوطنية في 2006:

- تؤكد العجوزات في الإيرادات الاعتماد الكلي علي قطاع البترول. وقد بلغت الإيرادات الفعلية خلال شهر يونية 2006ما نسبته 82% فقط من الإيرادات المخططة وشكلت الإيرادات البترولية لوحدها ما نسبته 69% للمستهدف خلال نصف العام.
- تترجم قابلية البترول للزوال سريعاً في عدم إستقرار الإيرادات الكلية بالرغم من الزيادات في الإيرادات غير البترولية.
- النفقات الكلية أقل مما هو مخطط مع تأثير لا تناسبي للاتفاق السابق للفقر والتحويلات للولايات الشمالية والمناطق الثلاث.

إلتزامات وتعهدات حكومة جنوب السودان تحسين إدارة الميزانية:

- العمل مع المفوضية القومية للبترول ولجان البترول المشتركة لتحسين وضوح التمويلات البترولية وتحسين علميات التنبؤ بها.
- الحاجة إلي إنشاء إطار قانوني للموارد العامة (تم إعداد وثيقة مالية عامة لتقديمها إلي البرلمان في بدايات العام 2007)
- الحاجة إلي إنشاء نظام مشتروات يتمتع بالشفافية.

تعهدات وإلتزامات حكومة جنوب السودان: المحاسبة والرقابة:

- تمت عمليات المحاسبة الكاملة والتسويات المتعلقة بمصروفات وإيرادات 2005.

إنشاء جسم مالي محاسبي واحد تتم فيه عمليات المحاسبة وتتوحد فيه كل إيرادات ومصروفات حكومة جنوب السودان.

إستعراض منتظم للنفقات العامة والتقرير المنتظم حولها لمجلس الوزراء والبرلمان والجمهور عامة.

تعهدات حكومة جنوب السودان الخضوع للمساءلة:

- الاعتراف بالحاجة إلي بناء بعض الاحتياطات المالية.

- توقع علاقة عكسية بين القدرة علي الإدارة والاتفاق ووفرة الموارد والتركيز علي إنشاء وإقامة برامج قطاعية يمكن توسيعها.
- كونسرنيوم السودان : إقامة إجراءات واضحة للتراكم والسحب من الأحتياطات.
- الاختيار من بين واحد من المنظمتين الماليتين العالميتين – وذلك من خلال عملية تنافسية – لكي تقوم المنظمة المختارة بإدارة إحتياطات حكومة جنوب السودان ونشر المحاسبات المتعلقة بإدارة الأحتياطات بصورة منتظمة

خلاصة:

خلقت النهضة البترولية فرصاً واسعة للانتعاش والتنمية – هنالك موارد لتمويل المشروعات الطموحة الواردة في إتفاقية السلام الشاملة المتعلقة باللامركزية السياسية، قسمة الثروة، وتمديد رقعة الخدمات العامة، ولكن وبمثلما اكتشفت العديد من الدول فأن خطر نقمة الموارد هو خطر حقيقي.

- إن البترول وبصلاته الضعيفة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى لم يساهم بشكل مباشر في رفع مداخيل الفقراء، وربما يجعل الفقراء الذين يعتمدون علي الزراعة والقطاعات الأخرى التي أصبحت غير منافسة، أكثر سوء.
- الزيادة الثابتة في أسعار السوق العالمي للبترول السوداني والتي ارتفعت من 23 دولار للبرميل في 2003 إلي السعر المخطط له في 2007 – وهو 55.3 دولار للبرميل وهذه الزيادة الثابتة نفسها تشكل خطراً بما في ذلك منافذ الاتفاق الجديدة التي فتحت في الميزانية في سنوات الرفاه والتي لا يمكنالوفاء بها بمرور الزمن.

الحكم الراشد والتنمية التالية للفقر: الأساس لتجنب نقمة الموارد:

- بناء مقدرات جوهرية وإنشاء الخدمة العامة.
- إنشاء وحدات عمليات ووحدات محاسبية للتحويلات الحكومية.
- الأهمية المتقاطعة للشفافية والخضوع للمساءلة وبالتالي إيجاد دور للمجتمع المدني في المشاركة والرقابة والأشراف علي قرارات القطاع العام.

4 – 17/ السيد ديارمد أو سوليفان . (مراقب عالمى)

مبادرة الشفافية فى الصناعات الأستخراجية EITI

يجيىء اهتمام مبادرة الشفافية فى الصناعات الأستخراجية بهذا المؤتمر من ناحيتين : فمن ناحية نجد أن من المفيد أن نعرف ما يجرى على المستوى الدولى , ومن ناحية ثانية نجد أن السودان قد تعهد لصندوق النقد الدولى بأنه ربما انضم لهذه المبادرة فى الأجل المتوسط .

تحالف (أنشر ما تدفع .. PWYP) ومبادرة الشفافية فى الصناعات الأستخراجية EITI

في العديد من الدول نجد أن هناك نقصاً في المعلومات العامة الموثوقة حول تدفق عائدات البترول للدولة من شركات النفط والغاز والتعدين وغياب الشفافية يجعل من الصعب علي مواطنى الدولة أن يرصدوا ويتابعوا تدفق وإنسياب الموارد الطبيعية والتأكد من أنها تستخدم لمصلحة الشعب ومن الواضح أن هذا يؤدي إلي فساد كبير وهدر لعائدات تلك الموارد كما يؤدي إلي ضعضعة الثقة بين المواطنين والحكومات وهو ما يؤدي غالباً إلي عدم الاستقرار والحرب.

إن تحالف ال (PWYP) قد أنشئ بواسطة منظمات المجتمع المدني في عام 2002م استنادا علي الاعتقاد بأن مواطني الدول الغنية بالموارد في حاجة لأن يعرفوا كمية ومقدار الأموال التي تدفعها شركات البترول والغاز والتعدين إلي الحكومة.

وقد تم تدشين مبادرة الشفافية في الصناعات الأستخراجية بواسطة الحكومة البريطانية في عام 2003م. وهي عملية لجمع كل من الحكومة وشركات البترول والتعدين والمستثمرين فيها والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية في معادلة واحدة. فالشركات عليها أن تنشر ما تدفعه والحكومات عليها أن تنشر ما تتلقاه وهذه المنشورات يجب أن تراقب من قبل جهات مستقلة

أخري بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني. إن مبادرة الشفافية هي مجمع محادثات بين العديد من الأطراف المعنية وذات الصلة

لماذا الانضمام لمبادرة الشفافية:

تنضم الدول لمبادرة الشفافية في الصناعات الأستخراجية لأنها أصبحت أكثر عالمية ولأن الاعتراف الدولي بها يتزايد كدلالة علي حسن الإدارة فيها. والدولة العضو فيها ينظر إليها علي أنها أقل فساداً وأكثر إستقراراً. وهذه المبادرة تعمل علي توفير الثقة بين الحكومة والمواطنين حيث أنها تحاول ملامسة قضايا الفساد وسوء إدارة الموارد. وأصبحت الشركات تدرك أنها في حاجة لكسب ثقة المواطنين إذا كان لها أن تعمل عدة عشرين عاماً بينما تعتبر الأهتمامات المتعلقة بالأستقرار أمراً مشتركاً بين صناديق الاستثمار. إنهم يبحثون عن الشفافية لأنهم يريدون أن تكون الشركات شرعية ومقبولة من المجتمعات.

كيفية الأنضمام إلي المبادرة:

علي أي حكومة تود الانضمام إلي المبادرة اتخاذ عدد من الخطوات الابتدائية فعلي سبيل المثال لا بد للحكومة أن تعين مسؤولاً رفيعاً ليوجه التنفيذ وعليها أن تقبل العمل مع المجتمع المدني كما لابد لها أن تضع خطة عمل وبذلك تصبح الدولة أو الحكومة المعنية مرشحة لنيل عضوية المبادرة. وهناك في الوقت الحالي حوالي (20) دولة في هذه المرحلة (مرشحة للعضوية)ويجب أن يلي ذلك القيام بسلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالشفافية تصبح بعدها دولة مذعنة أو مهياة لنيل العضوية (وهي المرحلة التي بلغتها حاليا كل من نيجريا وأذربيجان) وبعد انتهاء هذه الإصلاحات فأن تفاصيل كل التدفقات الأيرادية لذلك القطر يجب أن تكون متاحة ومتوفرة علناً علي أن يكون هناك نقاش علني ومفتوح حول كيفية الاستخدام الأمثل لتلك الموارد. وبعد ذلك يقوم خبير مستقل بزيارة ذلك القطر لقياس عملية الإصلاح التي تمت فيه بغرض التقدم للأمام

"إذا لم تكن هناك مشاركة مستقلة للمجتمع المدني فذلك يعني أنه لا وجود لعمليات وأنشطة مبادرة الشفافية؟

حدود المبادرة:

لا تغطي المبادرة شفافية العقود والإنفاق الحكومي والقضايا البيئية والاجتماعية ولكنها توفر علي الأقل الأساس والمنبر لحوار حول الإيرادات يجمع الحكومات والشركات والمجتمع المدني. وهناك بعض المحددات والقيود علي المبادرة ولكنها برغم ذلك، أداة للبدء في إعطاء معلومات مؤكدة حول العائدات.

4 – 16/ السيدة سوزان سامون جامبو Suzanne Samson Jamho

منسقة شبكة المنظمات السودانية الجديدة الأهلية غير الحكومية NESI

دور المجتمع المدني في السودان:

" أصبح المجتمع المدني في السودان، وعلي الرغم من كل القهر الذي مارسته عليه حكومة السودان عبر السنين، ناشطاً بصورة كبيرة. ولسوء الحظ فأن ذلك قد نتج عنه مجتمعين مدنيين وعلي وجه الخصوص في الخرطوم، حيث يوجد (المجتمع المدني لحكومة السودان) والمجتمع المدني الحقيقي. أما في جنوب السودان فهناك بشكل أساسي المنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية القومية والتي شكلت تدريجيا شبكة ومنتدى شبيهة بشبكة NESI.

وتعمل شبكة NESI مع منظمات المجتمع المدني الأخرى منذ عام 1998م مساهمة في عملية السلام بمبادرات ذاتية متعددة. ولم يرد في إعلان المبادئ أثناء عملية السلام التي رعتها الأيقاد أي ذكر للمجتمع المدني، غير أن أتفاقية السلام الشاملة بدأت في الاعتراف بدور المجتمع المدني. إن الطموحات كبيرة ولكن ليس هناك مجرد فرصة من الحكومة لدعم المجتمع المدني فيما يختص بالتدريب والمقدرات والأموال والاعتراف.

الممارسات الجيدة في إدارة البترول:

تشير الممارسات الجيدة لإدارة البترول إلي إجراءات التشغيل والإدارة الجيدة للممتلكات وتأمين التجهيزات والخدمات وكل الممارسات التي تهدف لتقليل التلوث وهي يمكن أن تساعد في توفير المال وحماية البيئة وتحسين بنية المجتمع.

"وعلي كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن تشجع شركات البترول وتراقبها علي تكييف الممارسات الإدارية الجيدة وفقاً للحاجات ولعملياتها وطبقاً لظروف موقعها كما عليها أن تطور حلولها الخاصة لمنع التلوث".

الحاجة إلي الشفافية والمساءلة:

يجب أن يكون القانون المؤسس لبنية المفوضية القومية للبترول قانوناً جامعاً مانعاً لا لبس فيه بحيث يؤكد علي قضية الشفافية والخضوع للمساءلة ويمكن إنجاز الكثير إذا كانت هناك إرادة سياسية.

وبالنسبة لنا في منظمات المجتمع المدني فأننانحث الرئاسة لتكون متعصبة جداً تجاه أي فعل يمكن أن يفسر، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة علي أنه بعيد عن الخضوع للمساءلة أو أنه ابتزاز غير مشروع أو بعيد عن الشفافية"

يجب أن يتم تمثيل متساو للمجتمع المدني وأن تتم إستشارته علي مستوي المفوضية القومية للبترول. وهذا الأمر يضمن كفالة الشفافية ويضمن حماية مصالح العامة.

تطمح منظمات المجتمع المدني في الحصول علي دور مباشر في الأشراف والرقابة علي كيفية تلقي الأموال وكيفية صرفها أيضاً ويجب أن تعد مجموعات المجتمع المدني، جنباً إلي جنب، مع الشركاء الآخرين، لتطور مقدرة الجمهور والعامة علي فهم القضايا السابقة والتأثير فيها. ويجب علي كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن تكشف بصورة علنية الدفعيات التي قدمتها لهم شركات البترول."

ممارسات الشركات:

يجب علي المجتمع المدني ألا ينتظر حتي يبدأ الهجوم علي الشركات التي تنتهك حقوق الإنسان بواسطة جهات عالمية

"إن المجتمع المدني يجب أن يمكن حيث يورد تقييمات منتظمة لانتهاكات حقوق الإنسان وللتخريب البيئي الذي يتم بواسطة شركات البترول ومجموعات الضغط. ومن المؤمل، ألإلا تلين مواقف وجهود وسائل الأعلام في كشف الحيل الماكرة والمخادعة في عمليات البترول في السودان".

وعلي كل الشركات الناشطة في السودان أن تقيم بشكل كامل الأثر الكلي لعملياتها آخذة في الاعتبار السلامة الجسمانية، استدامة الاقتصاد حقوق الأرض وحقوق الإنسان وأحكام ومرامي إتفاقية السلام الشاملة."

أسئلة تحتاج للإجابة عليها إذا أرادت شركة النيل الأبيض وأسكوم كسب ثقة الناس والمجتمع العريض:

- كيف يبدو نظام الإدارة عندك؟ ما هي المعايير والسياسات التي تطبقها ما هي نظم الرقابة والأشراف الموضوعة.
- ما هو مستوي تدريب وخبرة العاملين لديك في التعامل مع الأخطار المحددة التي تواجه بيئتك وعملياتك.
- ما هي المعايير التي علي أساسها تقوم بالمراقبة والتي علي ضوئها تقيم الأثر البيئي والاجتماعي؟ كيف تضمن الاستجابة والإذعان؟
- ما هو نظام المراجعة الذي تعمل به؟ كيف تقيم أداء النظام الإداري عندك.

لمن تقدم تقاريرك

- "تعتقد أن من حق الناس في جنوب السودان يعرفوا إتجاهات صناعة البترول في معالجة التحديات التي تواجههم وكيف تدير شركة النيل الأبيض المحدودة وأسكوم ما ترتبه من أثار علي حياتهم وعلي البيئة الطبيعية.

التوصيات:

- ينبغي ألا يكون هذا المؤتمر هو الأخير من نوعه ويمكن أن ينظم المؤتمر القادم في أعالي النيل (هل يمكن للحكومة أن تساعد في هذا الموضوع:)
- يجب أن يزود الناس لكي يعرفوا تفاصيل إتفاقية السلام الشاملة.
- يحتاج أعضاء البرلمان وموظفى الحكومة لأن يعرفوا أن هناك مجتمع مدني وهم في حاجة للاعتراف للحاجة بالمشاركة والعمل المشترك.

"أرجو أن تخاطبونا وأن تصلوا إلينا وهذا مهم للغاية في إدارة الطموحات وبدوننا قلن تستطيعوا التقدم كثيراً، وبدوننا سوف تخاطرون وبدوننا لن تستطيعوا التقدم كثيراً، وبدوننا سوف تخاطرون بالعودة للحرب.. هذا ليس تهديداً ولكنه الواقع إنكم مسؤولون أمامنا."

4 – 19 / البروفسور تنجوا Tingwa جامعة الخرطوم:

تعليقات ختامية:

يمكن حل النزاعات البترولية من خلال التطبيق السليم لاتفاقية السلام الشاملة ويحتاج القادة السودانيين للتقيد بالتزاماتهم وتعهداتهم. إن نقطة الضعف الأبرز في تنفيذ إتفاقية السلام تتمثل في الفشل في إقامة المفوضية القومية للبترول والخلل الوظيفي فى مفوضية أبيى وفشل الترتيبات الأمنية كما أن اتفاقية السلام الشاملة تفتقر الى الآلية المناسبة الخاصة بالوسطاء , ومع ذلك فلا بد للوسطاء من القيام بدور فى تنفيذ السلام."

الإجراءات الرئيسية التي ينبغي تنفيذها من أجل مواجهة المشكلات:

العقود.

- يجب مراجعة العقود القانونية التي تم توقيعها أثناء الحرب، أما العقود الجديدة فيجب وضعها بشكل أفضل.

الاستقلال / والبيئة:

- لابد من تطبيق القوانين القائمة حالياً.. والشركات يجب أن تقاضي أمام المحاكم ولابد من تعويض المجتمعات المحلية من خلال الدعم والمساندة والتأييد القانوني ويجب توعية الناس بالمواد الخطرة.

الناحية الاجتماعية الاقتصادية:

- المساءلة والمحاسبة عن عائدات البترول الكلية، والتخصيص الامثل لنسبة ال 2% من عائدات البترول للولايات والأقاليم المنتجة وكذا نسبة ال 50% المتبقية لحكومة جنوب السودان، يجب أن يعرف الناس في المحلية ما هي نسبة ال 2% بشكل واضح بحيث تتم المحاسبة علي ذلك.
- علي شركات البترول أن تستخدم السكان المحليين وتوظفهم.

إن الشركات في حاجة إلي عمل المزيد وليس مجرد طاعة الحكومة"

حقوق الإنسان والعلاقة مع المجتمع :

* لابد من مواجهة قضايا النزوح والحصانة .

* الشركات في حاجة لبناء علاقات اجتماعية مع المجتمعات المحلية ، والسلطات المحلية والسلطات القومية كما في حاجة إلى المشاركة في المعلومات مع مختلف المستثمرين .

الشفافية والخضوع للمساءلة:

* تحتاج كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان للمشاركة في المعلومات كما انهما في حاجة لان يصبحا أكثر شفافية.

((هذه المشكلات ليست مشكلات عصية على الحل – كل هذه القضايا من الممكن بل من الضرورى تسويتها والأ فإن العودة إلى الحرب هي البديل))

التوصيات:

يجب ان تشمل متابعة أعمال المؤتمر ما يلي :-

* انشاء وإقامة قوة عمل بواسطة المجتمع المدني وان يشارك المجتمع في قراراتها.
* تنظيم مؤتمرات تالية ناشئة عن هذا المؤتمر نناقش القضايا وتحضرها وزارة الطاقة والتعدين وشركات البترول والتنفيذيين والسياسيين في حكومة جنوب السودان.

(5) اسئلة ومناقشات :

5-1/ اتفاقية السلام الشاملة :

القضايا المثارة :

* التنفيذ والتفسير ورفع الوعي
* الصلاحيات الدستورية في المستويات المختلفة

سعادة الوزير بول مبوم:

((هل تم تحريف اتفاقية السلام الشاملة ؟ انها وثيقة وليست ملكاً لحكومة جنوب السودان . إن السلام لنا جميعاً ، فلنحمه جميعاً. هل الناس قادرين على قرأءة الاتفاقية وفهمها . لنطلب من المجتمع المدني أن يتولى هذا الدور . إن حكومة جنوب السودان ترغب في الدعم إذا كان أمر نشر الاتفاقية أمراً جدياً . المسألة الأخرى هي ما إذا كان الناس راغبين في قراءة الاتفاقية وفهمها وفيما يتعلق بالتفويض والرابط والصلات يتحدث الدستور بوضوح حول مشاركة كل المستويات . وفي صياغة السياسات وإدارة قطاع البترول ليس هناك استثناء . هذه صلاحية دستورية وإنكم تتولونها في ذلك المستوى فقط. ولذلك إذا جاء أي شخص وأخبركم أن لا شأن لكم بالبترول فانكم تقلبون كل الصفحات فى الدستور وتقولون له هذا موقعي إذا كنت في مستوى القرية أو في أي موقع إذا لم يكن الناس مضمنين فدعونا جميعاً نعرف ذلك.))

سعادة الوزير جون لوك :

((ليس كل الناس مع اتفاقية السلام الشاملة ، وربما يعطون تفسيرات مختلفة . ولكن واجب الطرفين الموقعين وهما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لديهما واجب نشر الاتفاقية وهناك تفسيرات مختلفة نسبة لتنازع المصالح احياناً، ولهذا فنحن في حوار مستمر .))

سارا نيانت :

((في السابق كان البرلمان موجوداً فقط بغرض الوجود)) وكنا نحارب ذلك النظام .. وعندما تقترب من التنفيذين يشعرون بخوف .. ولذلك فإن المرء لن يتغير بين عشية وضحاها .

عضو برلمان : مجلس الجنوب :

((اننا في طور البداية فقط .. وحتى هذا فهو مبكر جداً .. لقد حققنا تقدماً كبيراً ونحن كتشريعين حاولنا معالجة وملامسة قضايا الفساد واستحدثنا منصب ووظيفة المراجع العام ولكنه لايزال في حاجة للاندماج في صلب العمل . إننا نرى ملفات الاشياء التي قام البرلمان بتسويتها ولكنها لم تنفذ، وإن نصيبنا في البترول لم يأت كما كنا نتوقع . ولا يعرف الناس كم يبلغ إيراده . ومع ذلك فهم غير قادريين على القيام بالعمل.))

سعادة الوزير انجلينا تني :

((تهدف اتفاقية السلام الشاملة بشكل عام إلى اقامة مجتمع مدني . إن كل موارد الاتفاقية وكل وسائلها في خلق الوحدة الجاذبة متضمنة في ذلك الهدف وهو خلق مجتمع ديمقراطي خلال ست سنوات إن للمجتمع الديمقراطي خمس قواعد وركائز وهي : الركائز الحكومية الثلاث ممثلة في الركيزة التنفيذية والركيزة التشريعية والركيزة القضائية ثم ركيزة المجتمع المدني وأخيراً ركيزة وسائل الإعلام. وللتشريعيين سلطة الحصول على إجابات من حكومة الوحدة الوطنية، تلك هي سلطتهم وصلاحياتكم فاستخدموها . ونحن ملزمون بالإجابة. تأكد انك مقوم ليس هناك طريقين لذلك أذهبوا واسلكوا طريقكم هذا ما أقوله لكم.))

كان ينبغي حضور الوزير الجاز هنا ليسمع الناس . لم يكن مطلوباً منه أن يقدم أجابات . فقط مجرد أن يطلع على رأى الناس هنا في كيفية ادارته . يمكني ان اتناقش معه ولكن القرار النهائي

عنده . سيكون من المفيد جداً لو انه استمع إلى الحقيقة والفطنة .. لذلك أدعوكم لاستخدام صلاحياتكم الدستورية.))

2-5 / إدارة قطاع البترول

القضايا المثارة :

* تفعيل المفوضية القومية للبترول وممارستها لواجباتها
* مفوضية جنوب السودان القومية للبترول
* رفع نسبة ال 2% من عائدات البترول للدولة في حالة السماح لحكومة جنوب السودان بادارة الامتيازات البترولية
* الصناعات الاستراتيجية .. مبادرة الشفافية

سعادة السيدة انجلينا تيني وزيرة الدولة :

((إن الجدل الدائر حول العائدات والمفوضية القومية للبترول .. الخ مرده كله إلى انعدام الثقة في الطريقة التي تدار بها . وإذا بدأنا بإرساء ممارسات سليمة وجيدة حتى دون انتظار أحكام قانونية تؤسسها فإن ذلك سوف يعزز الثقة في طريقة إدارة هذا القطاع.

((اما بخصوص التساؤل حول ما إذا كان هناك ضرورة لقيام مفوضية قومية خاصة بالجنوب . ففى الواقع فان وجود مفوضية قومية واحدة للبترول كان حلا وسطا قدمته نيفاشا . إنه مجرد بروتكول للقسمة المتساوية 50% - 50% هو يترك مجالاً ايضاً لوجود مكاتب فرعية في جنوب السودان للمفوضية القومية للبترول . هذا أحد الطرق لتفعيل عمل المفوضية القومية للبترول.

((ولقد مضى الاجتماع الأول للمفوضية القومية للبترول والذي عقد في السادس من نوفمبر 2005م بشكل مشؤوم ، إذ انه منذ ذلك الحين وحتى الان لم نتمكن من القيام بأي عمل . إن لدينا عدد من الأعتبارات . اننى عضو كذلك فى مفوضية التقييم والتقويم والتى تنظر فى مسألة تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة ولقد تقدمنا خطوات للأمام .. اننا نحاول الضغط على كلا الطرفين لمراعاة التزاماتهما التي أقراها في نيفاشا . إن لدينا ثلاث لجان : لجنة للقضايا الأمنية .. وثانية لقسمة السلطة . وثالثة لقسمة الثروة في المناطق الثلاث.))

تعاملت اللجنة الأخيرة فقط مع المفوضية القومية للبترول والشفافية في ذلك القطاع . لقد بلغنا الأن مستوى نستخلص ونجمع فيه وجهات النظر ويمكنك الذهاب مباشرة إلى المحكمة الدستورية . وبعدم تفعيلكم للمفوضية القومية للبترول لتمارس عملها فأنكم بذلك منتهكين للدستور بصورة فعلية.

لقد تقدمنا كثيراً في هذا الاتجاه بحيث انشأنا لجان متابعة سياسية مع الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني للتطرق الجوانب التي لم يحصل فيها تقدم في اتفاقية السلام الشاملة . تلك هي الأنشطة التي نعمل فيها وحتى الان لم نستبعد تمامًا خيار اللجوء للمحكمة الدستورية. وإننا نتناقش فيمن سيتولى القيام بتلك الإجراءات القانونية في موضوع ابيى على سبيل المثال . وهذا يعطيكم بعض الوعي والتبصر بالجوانب التي تم وضعها في موضعها للنظر في التقدم فيما يختص بتنفيذ اتفاقية السلام الشاملة .

ويفترض أن تكون وزارة الطاقة والتعدين بمثابة الجناح التنفيذي للمفوضية القومية للبترول . إذا كان لديك ذلك الوزير الذي يجلس على قمة الوكالة التنفيذية ويكون هو الذي يقوم بكل الأدوار فإن ذلك سيبعث المشاكل . علينا التأكد أن المفوضية القومية للبترول لم تفقد صلاحياتها . علينا إيجاد سبيل لتأكد وضمان أن ذلك الجسم [المفوضية القومية للبترول] يقوم فعلاً بمراجعة الالتزامات التعاقدية . إن علينا أن نراقب كيفية التنفيذ.))

سعادة الوزير بول ميوم :

((إن مسألة رفعنا للنسبة الأكثر من 2% يعتمد ويقوم على حقيقة أن الشركات سمح لها بامتيازات تتنج بموجبها مع حكومة جنوب السودان أشياء لا تتفق مع الأتفلق الأطارى . انها تتحدث فقط عن البترول المنتج فى جنوب السودان . إذا كانت هناك رغبة في الحصول على أكثر من 2% فيجب أن يوجه ذلك إلى حكومة جنوب السودان وليس إلى المفوضية القومية للبترول))

ديارميد اوسوليقان Diarmid D' Sullivan

"لكي ينضم السودان إلى مبادرة الشفافية فعلى حكومة الوحدة الوطنية أن تعلن رغبتها تلك .. وحتى لو لم تكن حكومة الوحدة الوطنية مستعدة للانضمام لهذه المبادرة يمكنك مضاعفة البنية في حكومة جنوب السودان ولكي تبني الثقة العامة فيمكن مراجعة الايرادات بواسطة مجموعات المستثمرين ما الذي تم دفعه وما الذي تم استلامه . لقد أنشأت كل من تيمور الشرقية وساوتومي أجهزة مستقلة لها الحق في النظر في هذه القضايا ونشرها . وقد اصبحت تلك الأجهزة هي صوت المجتمع . إن الثقة العامة التي يمكن بناؤها من خلال تلك البنية هي أمر ايجابي للغاية.

مداخلة غير محددة :

((بخصوص مبادرة الشفافية فان أحكام البند 19 يسمح لحكومة جنوب السودان بالانضمام التزامني للاتفاقيات الدولية))

5-3/ عقود البترول

القضايا المثارة :

* العقود الجديدة التي توقع اتفاقية السلام الشاملة
* الشفافية

سعادة الوزير جون لوك :

((ليس هناك عقود جديدة تم توقعها بعد اتفاقية السلام الشاملة لان أي عقود تلي توقيع الاتفاقية لابد وان تتم من خلال المفوضية القومية للبترول التي تجيز تلك العقود ، وذلك فان هناك عقود جاهزة ولكنها لم تعرض أمام المفوضية وذلك فى مربع 14 في أقصى الشمال وهي لم يتم توقيعها حتى الآن.))

أما بالنسبة للشركات العاملة في الجنوب وأعني شركة اسكوم والنيل الأبيض فالبعض يقول أنها عقود جديدة وإذا كان ذلك صحيحاً فإن عليها العودة للمفوضية القومية للبترول لأخذ الموافقة و الاجازة . والبعض يقول انها عقود قديمة وقعت قبل اتفاقية السلام الشاملة فإذا كانت جديدة فلابد من توقيعها بواسطة المفوضية القومية للبترول وإلا فلا .))

ديارمن أو سلوفيان : شاهد عالمي :

((بخصوص الإدعاء والزعم القائل بالحاجة إلى ابقاء العقود سرية فقد سألت محامي نرويجي ما هي نسبة الخسارة التي تعود على الشركة في حالة نشر العقد فأجابني أقل من 1% .

جاي بارك Macclod Dixon Jay park

((يمكننى التأكيد على ما ذهبت إليه حيث أن الممارسات الحديثة في معظم الدول هي أن الشركات تقوم بنشر العقود على موقعها في عملية عطاء ومزايدة وتمكين الكل من رؤية العقد ويكون صاحب العقد الفائز هو الذي يقدم أفضل الشروط . وتنشر معظم الدول نتيجة العطاءات .))

5-4/ الاختصاصات والتعويض :

القضايا المثارة :

* الإجراءات القانونية لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان * حماية البيئة
* التعويضات * حركة المجتمع المدني * تغيير الأسماء المحلية

سعادة الوزير بول ميوم :

((فيما يتعلق بالاختصاص في مقاضاة الشركة فيمكن مقاضاتها بالإختصاص القومي ولكن افضل بالبدء بالتحكيم لأن الخسارة ستكون أقل . ويمكنك الحفاظ على التناغم والانسجام وتكسب كثيراً يمكنك مقاضاة الشركة ويمكن أن تبدأ من مستوى الولاية .. ليس هناك أحد فوق القانون فالشركة يمكن مقاضاتها كما يمكن توقيفها إذا أساءت التصرف . ماذا تريد منى ؟ هل تريد منى أن أرسل الشرطة الى شخص أجنبى يحمل ترخيصا بالعمل فى بلدك ؟ فاذا جاء الصنيون أو الماليزيون أو الهنود فانهم يعرفون انهم يعملون في منطقة اختصاصك .. ولذلك فأنك سوف تتخذ إجراءات .. إذن فلتتخذها .))

((وإذا لم تبدأ المفوضية القومية للبترول فإن لحكومة جنوب السودان التزاماً بتوفير الحماية للمواطنين في جنوب السودان وهذه الحماية تمتد كذلك للبيئة والممتلكات . إننا سوف نستمع 0- هذه الشركات ليست معفاه من المسؤولية لأنها حاصلة على أمتياز من حكومة الوحدة الوطنية ..أبداً .))

((الشركات يمكن مقاضاتها ، شركات الأمن يمكن مقاضتها ، والقانون يقول أن على المتظلم أن يذهب إلى الجهة ذات الصلة أو المختصة . نحن لا نعارض ذلك ويمكن للمجتمعات أن تتقدم بتجاه حقوقها الخاصة . لدينا الفرصة لمقاضاة كل من حكومة السودان والشركات في حالة تدميرها للحياة أو الماشية أو خلافه أثناء تنفيبها أو استكشافها.))

((هل يمكن للدولة المنتجة للبترول أن تنشئ محاكم ؟ لا .. لا يمكنها ذلك .. إذن فلماذا تنشئ محاكم إذا كان لديك محكمة البلد والدولة. أنا لا اسمح بنظام موازٍ . عليك استخدام المحاكم القائمة فإنها سوف تفي بغرضك.))

ساعدة الوزير جون لوك :

((التعويضات تركت للأفراد .. على المجتمعات أن توكل محامين لكي يقوموا برفع القضايا نيابة عنها يمكنك أن تقاضي كل من الحكومة والشركات امام المحاكم . إنك تبحث عن التعويض وسوف تحصل عليه لأنك تستحق التعويض . أما بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف فإن الدستور القومي ودستور الجنوب كلاهما واضح : تتولى الدولة تقديم العون القانوني .. لقد عانى السودان كثيراً ولكنك لا يمكن أن تعزو تلك المعاناه إلى التركة الاستعمارية ومخلفات الاستعمار أن مشكلتنا مع النخبة السودانية))

السيدة انجلينا تيني وزيرة الدولة :

((أن قضية التعويضات هي قضية ساخنة ترتبط بالسياسة . هناك لجنة للتعويضات تضم عدداً من المؤسسات المعنية في الحكومة ووزارة الطاقة والتعدين ووزارة الزراعة ووزارة العدل .. الخ فهي تجتمع وتقرر وذلك مع الشركات ايضاً . ولا تزال نناقش كيفية مواجهة الاهتمامات والقضايا التي ترد من المجتمعات)).

بول سافيج Paul Savage:

((هناك أشياء يمكننا القيام بها حتى بدون وجود الشركات والحكومة وعلى شبكة المنظمات السودانية الجديدة المحلية غير الحكومية NESI أن تقود المجتمع المدني . وعلى أعضاء البرلمان مساءلة التنفيذين حول العقود التي وقعوها . على الشركة النيل الأبيض أن تكشف عن عقودها أنك في حكم المجرم إلى أن تكشف ما تقوم به من عمل وان تثبت ان وجودك هنا ليس من أجل النخبة فقط وإنما من أجل شعب السودان . هل تختلف نخبة حكومة جنوب السودان عن تلك الموجودة في الشمال؟))

((أنه لمن الصعب إجراء محاكمة أو تقاضي علني مع كل الخدمة والترقب والسلطات التي تجلبها الشركات وتقدمها في مواجهة المجتمعات الصغيرة.))

5-5 / امن الشركة :

القضايا المثارة :

سعادة الوزير جون لوك :

((الان وقد انتهت الحرب ليس هناك مبرر لاتخاذ قوى أمن منفصلة للشركات لانها تحت حماية الولاية وعلى الولايات تفعيل وتطبيق وممارسة صلاحياتها.))

سعادة السيدة انجلينا تيني وزيرة الدولة :

((إذا كانت المفوضية القومية للبترول جادة وعملية فتلك هي نقطة بداية التنظيم – القانون هو القانون والحماية توفرها الشرطة .. ولقد تحدد بوضوح أن قوى الأمن الوحيدة المسموح لها بالتواجد في مناطق البترول هي الوحدات المشتركة المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشاملة. ولكن لا تزال لدينا مشاكل متعلقة بمنتسبي القوات لمسلحة السودانية ووجودها في مناطق البترول وعلى حكومة جنوب السودان أن تواجه هذه القضية على مختلف الأصعدة والمستويات .))

5-6 / العمليات التجارية
القضايا المثارة

- معايير وعمليات شركات البترول
- المسؤولية الاجتماعية المشتركة
- ضرائب الشركة
- توظيف السكان المحليين

سعادة الوزير جون لوك :
((لقد أصبح من الأمور العصرية في هذه الأيام أن تقدم الشركات بعض الخدمات للمجتمعات وهذا يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية المشتركة من شركات البترول لأنها لا تريد أن تبدو غير متعاونة مع السكان ولا أن ينظر لها على أنها كذلك.
ليس هناك توازن في عملية الاستخدام والتوظيف في قطاع البترول ولذلك فإننا نحاول إيجاد وخلق هذا التوازن . فخلال الحرب لم تكن الشركات تستأجر الجنوبيين لأنها كانت تخاف أن يقوموا بتعطيل العمليات . ولكن حالياً ينبغي اتخاذ خطوات ايجابية . إننا لا نريد أن نبدو في نزاع وشجار حول هذا القطاع لان ذلك ربما يرعب المواطنيين ويبعدهم وهم الذين نرغب أن يستثمروا في هذه الصناعة فمن الأفضل استخدام السكان لان ذلك سوف يبعد الشكوك.
السيدة انجلينا تيني وزيرة الدولة :
((كيف تتصرف الشركات العاملة ؟ هناك شعور بأنها تتجاهل مستويات الحكم المختلفة في منطقة العمليات . وذلك لأن هناك قاعدة في وزارة الطاقة والتعدين ونحن نطلق عليها قاعدة الالتزامات أو التعهدات وهي تنص على أن تتعامل الشركات مع الوزارة فقط . وحتى في الوزارة فإنها لا تتعامل مع أي شخص . ولدينا قناة لكيفية تعاملك مع وزارة الطاقة والتعدين ، ولذلك فإن الخطأ ليس خطأ الشركات وهي تتعامل في العادة مع إدارة التنقيب والاستكشاف . ومن المهم أن تعرفوا ذلك.
وهذا مثار نقاشنا وحورانا مع المؤتمر الوطني وهي مسألة سياسات أما الموجهات الوحيدة التي تراعي الممارسات الجيدة والايجابية فيمكن أن توجد فقط بعد إلتئام المفوضية القومية للبترول وقيامها بتوجيه الجهة المنفذة والتي هي في هذه الحالة وزارة الطاقة والتعدين.
من المهم ايضاً لشركات البترول أن تحافظ على علاقة جيدة مع السكان في المنطقة لقد مروا بظروف عصيبة فى كيفية إشراك مستويات الحكم المختلفة في إدارة هذا القطاع وتحملت الشركات ذلك العبء"
" ولم تعد الطريقة التي تتعامل بها وزارة الطاقة والتعدين في التوظيف والاستخدام ملائمة مع الوضع الجديد وهناك حاجة لمراجعة تلك الطريقة. إن استخدام 20% في الخدمة المدنية في حكومة الوحدة الوطنية لا يزال امراً معلقاً لأن قانون الخدمة المدينة لم يفعل حتى الآن وهو امام مفوضية مراجعة الدستور وهي قد وضعت أولويات القوانين التي ترفع للمجلس الوطني. إن المثال الذي وضعته وزارة الخارجية لم يقم الأخرون باتباعه ومن المهم تحسين الحضور التقني لمواطني جنوب السودان.

5-7/ البيئة
القضايا المثار

- تعامل حكومة جنوب السودان مع القضايا البيئة
- نشر تقييم الأثر البيئي (E/A)

سعادة الوزير جون لوك :
((تقوم شركتا النيل الأبيض واسكوم بالتنقيب في مناطق حساسة في الأرض المطيرة التي اعلنتها الأمم المتحدة مناطق محمية ولذلك فعلى هذه الشركات أن تكون أكثر اهتماماً ويقظة))
سعادة السيدة انجلينا تيني وزيرة دولة :

((إن قضية البيئة والتعامل مع النفايات هذه مسائل لاتحتاج لان تكون المفوضية القومية للبترول عاملة ومفعلة ، وانها تحتاج لأهتمام حكومة الولاية التي لديها الصلاحيات الدستورية ولديها التزام بذلك وضمن واجباتها أن تقوم بذلك . في الحقيقية على المجتمعات أن تبدأ الانخراط في الحكومة سواء كانت حكومة الولاية أو الحكومة المحلية أو حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة جنوب السودان . إن لدينا إدارة خاصة ولكنها ليست مقتدرة للتعامل مع هذا القطاع . علينا الاعتراف بان البلاد في حالة انفتاح والناس يتناقشون.))

((أن حماية البيئة وقانونها هي أمور تتوقف على المحلية والإقليم . عن الأشياء التي ينبغي أن يقوم بها المجتمع المدني ومنظماته مثل شبكة المنظمات السودانية NESIK وحكومة جنوب السودان والجهات المعنية الأخرى هو تفويض ذلك المستوى [المحلية] ليمتلك التفويض والمسؤولية للتأكد من أن البيئة لم يساء اليها ولم تدمر. أنني أرى فجوة كبيرة . وسوف أسوق هذا الأقتراح لحكومة جنوب السودان لأستحداث وكالة - واقترح بأن تكون بوزارة البيئة والسياحة في حكومة جنوب السودان– إذ هناك حاجة لانشاء سلطة للبيئة . هناك نقص في القوانيين والتشريعات ولكن توجد قوانيين في السودان ولذلك فإنني لا أرى أن هناك فراغاً فهناك قانون صحة البيئة فلتستخدمه من أجل الانصاف . إدعم المجتمعات لكي تنصف . استخدام المحاكم المحلية عندما يتأثر الأفراد يمثل تلك العمليات ولاحاجة لك بالذهاب إلى المحكمة الدولية فبامكاننا استخدام محاكمنا المحلية فهذا سيعطيك مكتسبات اقتصادية كبيرة وسوف تخلق وعياً بأن الناس يمكنهم مقاضاة كل من يسيء التصرف داخل محليتك.

البروفسور عاصم المغربي:

((لقد تم اعداد عدة دراسات في إطار تقييم الأثر البيئي ولكنها بيقيت طي السرية. إن الشركات لم تطلع عليها أو تقرؤها–هناك لوائح جيدة ولكنها تقفى حدود الوزارة دون أن تتعداها . ينبغى أن تكون هناك سبلا لمعالجة قضايا البيئة وحقوق الإنسان وليس هناك نفع يعود على المجتمعات، أو البيئة))

جيروم سيرفوت Jerome Servot من توتال :

((كما نعلم جميعاً فإن شركة توتال لم تبدأ العمليات بعد ولكن بالرجوع إلى ماورد بشأن عدم السماح بنشر دراسات تقييم الأثر البيئي وتوزيعها : حسناً ليس لدينا أي مشكلة في طرح تلك الدراسات وأخراجها للعلن هذا وعد والتزام إننا سوف نخرجها للعلن. ما يمكنني تأكيده إن توتال تؤيد مبادرة شفافية الصناعات الاستراتيجية ، والمبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان وكل المبادرات الأخرى.

5-8/ رؤية مستقلبية :

سعادة الوزيرة انجلينا تيني :

((أنني في حركة مكوكية للخلف والأمام للحفاظ على الصلة بين الشمال والجنوب وهناك حاجة للتدبر والمراجعة هناك قوانيين خاصة بالبترول فى السودان ولكنها غير ملائمة للوضع الجديد فى ظل وجود اتفاقية السلام الشاملة. واقترح هنا إعادة النظر فيها لترى ما يحتاج منها إلى تطوير وتحسين، ((نحن في اتجاه تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة ونعمل على ضمان عدم انتهاك حقوقنا ومع ذلك فإننا نعلم انقسنا كيفية استخدام الإدوات التي لدينا لخلق مجتمع ديمقراطي.))

((وسوف أذهب أبعد من ذلك .. إننا نحتاج إلى رؤية للسياسة والاستراتيجية.. إلى رؤية واضحة حول ما نريد انجازه وتحقيقيه. إنا لا اعرف من هو الشخص الرئيسي والأهم في حكومة جنوب السودان ولكني اقتراح على.

المنظمين استخدام نتائج ورشة العمل هذه لصياغة خطة. أنا شخصياً سوف أحمل هذه النتائج إلى كل من حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية.))

6- ملاحق

6-1 / بيان المجتمع المدني حول مؤتمرر ((النفط ومستقبل السودان.))

3 نوفمبر 2006م

ديباجة :
نحن منظمات المجتمع المدني السودانية والدولية وقد اجتمعنا لمدة 3 أيام في مدينة جوبا بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول حول البترول ومستقبل السودان،
مقدرين ومثمنين عالياً تعهد ومشاركة سعادة الدكتور رياك مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان.
مقدرين مشاركة سعادة السيدة انجلينا تيني وزيرة الدولة بوزارة الطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية،
محيين مشاركة مختلف الوزراء ووزارة الدولة وأعضاء البرلمان والحكام والمفوضين في حكومة جنوب السودان؛
مثمنين مشاركة ممثلي منظمات المجتمع الدولي القومية والإقليمية والدولية وممثلي المنظمات غير الحكومية القومية والدولية ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء الأكاديمية والقطاع الخاص وشركات البترول ووسائل الإعلام ومجموعات الأساتذة والعلماء والخبراء؛
مطلعين ومدركين لحقيقة أن اتفاقية السلام الشاملة قدمت إطاراً ممتازاً لتوزيع وإدارة عادلة ومتساوية لقطاع البترول في السودان؛
وقد ناقشت الوفود بشكل صريح وبناء مسألة التنقيب عن البترول في السودان وآثاره على السكان والبيئة والاقتصاد واستدامة ونجاح اتفاقية السلام الشاملة؛
ملاحظين باهتمام بالغ كل ما ورد أعلاه ، فإننا نناشد حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بما يلي :

- إن المفوضية القومية للبترول هي الآلية الأكثر أهمية باتجاه تحقيق التوزيع العادل للبترول واستخدام العائدات ولذلك فإننا نحث بشدة على بدء أعمالها وتفعليها . إضافة إلى ذلك فإن المفوضيات المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشاملة مثل مفوضية الأراضي يجب أن تباشر عملها فوراً.
- نحث كلا الحكومتين بالشروع في تبني سياسة الباب المفتوح والمنهج التشاوري في تشكيل إدارة قطاع البترول بما في ذلك رؤية وسياساته وموجهاته وعقوده
- يجب أن تكيف عائدات البترول في مشاريع تدفع السكان.
- على الحكومتين احترام تعهداتهما التي أقراها في اتفاقية السلام الشاملة وفي الدستورين لترقية وحماية حقوق الإنسان.
- يجب أن توجه القوانين والسياسات الخاصة بصناعة البترول بعيداً عن السرية . إننا ندعو للتعامل بشفافية والنظام للمحاسبة والمساءلة في إدارة البترول وفي كل مستويات الحكم الأخرى.
- الالتحاق بشفافية الصناعات الاستراتيجية الدولية(EITI) والقيام بنشر كل الدفعات المقدمة من قطاع البترول إلى الولاية علناً.
- على كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن تتشاورا بشكل منتظم مع المجتمعات المحلية ومتطلبات المجتمع المدني والآخرين.
- القيام بتطبيق القوانين وذلك لضمان التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة.
- تكون الحكومات مسؤولة عن تسريع منح التعويضات وإعادة توطين المجتمعات المتأثرة.

كما تطالب شركات البترول بما يلي :-

- ممارسة المسؤولية التجارية الدولية المشتركة
- احترام السلطات المحلية ونظم الحكم والتعاون معها.
- احترام المجتمعات المحلية واحترام ثقافتها .
- الاستماع للسلطات المحلية والتشاور معها وكذا الحال مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية.

- ضرورة العمل والالتزام الصارم بالمعايير البيئية الدولية والممارسات المثلي.
- ضرورة النضال لتنفيذ قوانين العمل الدولية واحترامها ومراعاتها.